

# تيار الإصلاح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





الشيخ سيدي عبد الغني العمري الحسني حفظه الله



# نداء إلى كل مرید للإصلاح

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وأشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين.

لقد تبين لنا بعد التجربة، وانطلاقاً من الشعور بالواجب نحو الوطن (بعد الدين)، أن بلدنا المغرب، تعبت به أياد لا نعلم لها أصلاً منا، وإن كانت لقومنا؛ تتوهم أنها تملك مفاصل الحكم بيمينتها على المناصب الإدارية ذات الأهمية، من طريق خفي. ولقد لمسنا أن هذه الجهات تخالف في عملها أصول الدستور وتوجيهات الملك جميعاً، بما لا يدع مجالاً للشك. وما تَفَشَّى الفساد الإداري والمالي، الذي يتنامى في بلادنا يوماً عن يوم، فأتاح الباب أمام كل التشوهات النفسية والاجتماعية الممكنة، إلا نتيجة عمل أولئك المفسدين المنظمين، الذين لا تخطئهم عين. وأمام هذا الوضع غير السليم، والذي له تبعات سياسية واقتصادية خطيرة ومصيرية، تضر بأغلبية الشعب المقهور، ضرراً بيننا لا شبهة فيه، فإننا ندعو كل مرید للإصلاح في بلادنا، إلى العمل على التصدي لهذا الشر المستشري، بكل ما تسمح به القوانين والأعراف من أشكال التصدي. وإننا نريد لهذا العمل أن يكون ذا معالم واضحة وعلنية، لا يُختلف عليها ولا تُتجاوز، منها:

1. أن يكون العمل تابعاً لطريقتنا في التربية والسلوك، حتى لا تدخل الظلمة على العامل فتفسد عمله. فإن كثيراً من الأعمال بدأت سليمة، وانتهت إلى عكس ما بدأت منه؛ ولأن المرید أول ما ينبغي عليه مجاهدته، فساد نفسه. وفاقده الصلاح من نفسه، لا يُمكن أن يكون سبباً في صلاح المجتمع. هذا مع التأكيد على أن الشعب ليس أغناماً ولا أبقاراً، حتى يُتكلم دائماً عن العلف عند المطالبات. لهذا كانت التربية القلبية محورياً أساساً لتحقيق إنسانية الإنسان لدينا.
2. أن يكون هذا العمل وطنياً، خاصاً بالمغرب؛ بخلاف الطريقة التربوية التي هي عالمية المنشأ والنشاط.
3. أن يُعتبر هذا العمل مُلحقاً بالطريقة، لا من أصولها؛ حتى ينضم إليه من ليس منها إن شاء، إن كان يشاركنا الغايات المرورية الإجرائية على الأقل.
4. أن لا يُقصد من وراء هذا العمل مأرب دنيوي من منصب أو مال، عملاً بقول الله تعالى: { تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ } [القصص: 83]؛ إلا ما كان من قبيل الضرورة القصوى، حيث لا مناص، وبعد الاستشارة. وعلى هذا، فإن العاملين ضمن هذا التيار لن يزاخمو أحداً على الحكم مركزياً (الحكومة) أو محلياً (البلديات والجماعات)، ما دام النظام السياسي على حاله من اعتماد الخبث والتحايل. ومن أراد أن يدخل مجال الانتخابات، إن شاء المغامرة بنفسه، فليكن ذلك بصفة شخصية، يتحمل وحده فيها كل التبعات؛ لأن تيار الإصلاح ليس حزبا من الأحزاب بالمعنى القانوني المعروف؛

وإنما هو حركة شعبية مفتوحة، تعمل للصالح العام. وعلى هذا، فإن المنخرطين في التيار، سيكونون في المقابل، جهة رقابية شعبية مستقلة وغير رسمية؛ تساند المحسنين بكل قوة، وتواجه المسيئين؛ تتقرب بعملها هذا إلى الله وحده، وترجو جزاء الآخرة، وإن أصابها في سبيل ذلك ما أصاب من عنت. ولا فرق في التصدي للفساد عندها، بين من هو من تيار الإصلاح إن كان يتستر به، ومن هو من خارجه؛ فالحق مقدم عندنا على كل اعتبار آخر.

5. أن لا يُعلن عن مساندة أحد، أو عن التصدي له، إلا بعد اجتماع لأهل الرأي، تُعرض فيه جوانب الأمر من جميع الزوايا، وتكون الكلمة الأخيرة فيه لشيخ الطريقة. هذا لأننا لسنا ديمقراطيين، ولا تنطلي علينا هذه الخيل المعتمدة باسم الديمقراطية لا عالميا ولا محليا.

6. أن لا يكون هذا العمل معارضا لملك البلاد بصفة شخصية، أو يكون مقيدا بسقف؛ إلا ما تمليه المصلحة العامة ضمن الحدود الشرعية. والحُطْب الملكية الأخيرة، قد أبانت أن ملك البلاد مدرك لمدى تمكن الفساد من البلاد ومن النفوس، وعالمٌ بسوء مآله وعاقبته حاضرا ومستقبلا، إن لم تُحْي "ثورة الملك والشعب" مجددا، على صدق في الدعوى وتوحد في العمل. ونحن نرى أن الملك والشعب متضرران معا من النظام السياسي القائم. ومستعدون لأن نناقش هذا الرأي مع أيِّ كان من ذوي الرأي والأحلام. ونحن مع الملك ما لم يُعلن انضماما تاما لا شبهة فيه، إلى عصاية المخزن المستولية على الأرض وما حوت، والقاهرة للعباد إلى الحد الذي عاد معه الانتحار أنجع سبيل لدى الكثيرين.

7. أن يكون العمل ضمن تيار شعبي علني مفتوح، يقبل انضمام كل من يشاء الانضمام إليه، على ما يراه الفرد -ذكرا أو أنثى- في نفسه من استعداد، بحسب الضوابط الشرعية وحدها، وباعتبار الموافقات التنزيلية. ولا يُقصى منه أحد لعله انتماء وظيفي أو طبقي أو عقدي مذهبي. وندعو في مقدمة المدعويين أهل الدين الراغبين في العمل بأحكامه وتعاليمه، ثم كل ذي عقل سليم يروم الخروج مما نحن فيه من تخلف لا يليق بشعب طيب كريم. ومن ينظر إلى مراتبنا اليوم ضمن سائر أمم الأرض، فإنه لا شك سيعلم أننا في آخر الصفوف على جل الأصعدة. وبما أن ديننا قد أسس لكل رفعة خُلقية واجتماعية، فإنه سيبين لنا مدى مخالفة السياسات المختلفة القائمة لمنطلقاتنا الأصلية؛ وهو الشيء الذي نعتبره خيانة لأنفسنا، بحيث لا يُمكن أن نرضى استمراره أبدا.

فعلى كل راغب بعدُ، في نيل حظ من هذا الخير، أن يتصل بشيخ الطريقة العمرية شخصيا، من أجل العمل على إنشاء اللجان الإقليمية والتنسيقيات، وفتح باب الانخراط الفردي والجماعي في هذا التيار الإصلاحية العام. وإننا نؤكد على أن هذا العمل ليس سياسيا بالمعنى المعتاد، وإنما هو عمل تعبدية قبل أي معنى آخر. وإن كان لا بد من وصفه بنعت من النعوت، فليكن مما يعود في المعنى إلى التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر الشرعيين.

ولعلنا بالتزامنا بالشروط السابقة، قد نعمل على تصحيح مسار العمل الإسلامي الذي سقط في هاوية التسييس الحزبي والاعتقال التنظيمي، اللذين صيِّرا الدين ضيقا وهو في الأصل واسع؛ وجعلاه دنويا، بعد أن كانت تراد به الآخرة في المرتبة الأولى؛ زيادة على ما تبع ذلك من هدر للطاقات في المعارك والصراعات الداخلية، بين الحكام والمحكومين.

إن العمل الشعبي الصالح المصلح -بإذن الله- هو وحده ما يمكن أن يحول دون الكارثة التي نراها قادمة؛ والتي ستجعل الدولة تنهار، والشعب يختار؛ إن لم نتحرك. وإن استباق الكارثة منا، سيكون دليلا على وعينا بحركة الأقدار، وعلى علمنا



بمآلات الأمور؛ لنخرج -بمشيئة الله- من خانة القطعان التي صارت لعبة بأيدي مخططي السياسات العالمية الاستعبادية، الذين لا يأبهون لأحد من الناس، إن داسته ماكيناتهم العمياء في بلداننا. لقد أوشكنا أن نصير أغرابا وأجانب على التمام في ديارنا!.. فإلى متى السكوت، والله قد جعل لنا مخارج تُجنبنا خزي الدنيا وعذاب الآخرة بحمد الله؟!..

والله الموفق وحده.

يعتبر هذا النداء وثيقة تأسيسية لتيار الإصلاح في انتظار كتابة قانونه التنظيمي

وحرر في جرادة يوم: الجمعة 18 شعبان 1439، موافق 4-5-2018

شيخ الطريقة العمرية: عبد الغني العمري الحسني

(المعتصم في بيته منذ ثلاث سنوات ونصف)

---

للاتصال:

abdelrhaniomari@gmail.com



# نظرة شمولية



# 1

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله المبدئ المعيد، وأعد المتقين بالجنة والمزيد، مانع المجرمين من التسلط على خواص العبيد؛ والصلاة والسلام على من به وقع الامتياز بين الشقي والسعيد، سيدنا محمد قدوة كل خيرٍ وأسوة كل مرید؛ وعلى آله من فاح منهم عبر العصور عقب طيبه الفريد، فانتشى بهم المشتاق وازداد علما المستفيد؛ وعلى أصحابه من بذلوا في خدمته النفس والنفس فكانوا منه بمثابة العقد للجيد، صلاة وسلاما لا ينقطعان بمرور زمن ولا يحولان بانقلاب الناس من دار الفناء إلى دار الأبد الأبيد.

أما بعد؛

فإن الهمة منا قد تعلقت بكتابة هذه الأوراق في شأن "تيار الإصلاح" الذي أطلقنا الدعوة إليه من قريب، بعد أن علمنا يقينا أن شؤون بلادنا تسير من سيئ إلى أسوأ، وأن من بيدهم المقاود قد عجزوا عن إدراك ما يحيط بهم، بله أن يتصدوا للمخاطر التي يُفترض أن يكونوا لها متصدّين.

ولقد زاد من حفزنا على ما نحن مقدمون عليه، ما نراه من إخفاق لكل التجارب السابقة لدى السياسيين من مُختلف التوجهات؛ زيادة على ما هو فيه الشعب من تخلف وجهل، يمنعه من تبين طريقه في خضم المستجدات المحلية والعالمية المتسارعة والمربكة.

إن ما وصلنا إليه الآن من أزمة في السياسة بجميع معانيها، ليس صدفة، ولا هو وليد انحرافات شخصية؛ وإنما هو نتيجة مخططات شيطانية داخلية وخارجية، تعمل على بلوغ غايات لا تخطر على بال المواطن المسكين، وإن قضى في استجلاء ذلك أعمارا إلى عمره، إلا أن يشاء الله العلي العظيم.

إن ما يزيد من خطورة الوضع، هو توهم أفراد الشعب أنهم مدركون لما هم فيه، بإدراكهم لبعض السوء الذي يلحقهم في أبدانهم وفي قلوبهم مما يتعلق بيومياتهم. والحقيقة هي أنهم واهمون؛ وأن وهمهم من إيهام من يعملون في الخفاء أو في العلن لهم، ممن يرومون في النهاية استعبادهم، وقد خلقهم الله أحرارا.

وأما الأخطر مما ذكر، فهو توظيف الشعب نفسه ضد نفسه، لخدمة أعدائه، وهو لا يشعر. وكم من واحد من المقهورين، يتكلم بلسان قاهره؛ وكم من مظلوم هو حاكٍ (مشبه) في شؤونه لما هو عليه ظالمه... ذلك لأن الشعب لو كان سليما معافى، لما تمكن أحد من هزيمته وقهره على ما لا يريد؛ سواء كان فردا أم جماعة أم منظمة أم غير ذلك... وهذا يشبه انقياد الفيل لنملة من الشمال، وهو الذي لو علم ضخامة جرمه، لتغير منه حتما الحال. وهذا سر من أسرار الله التي لا يقع عليها إلا الحكماء من العباد.

إننا في هذه السلسلة، سنرد الوضع الذي نحن فيه إلى أصوله، لتستبين الأحكام ويبين المتجاوز من المغبون. كما أننا سنبيّن بإذن الله مساوئ التجارب السابقة للأحزاب السياسية وللجماعات الإسلامية، حتى يكون انتقال القارئ إلى ما ندله عليه، عن اقتناع مبني على العلم وعلى منطق الأشياء، الذي أودعه الله فيها.

وقبل هذا وذاك، فإننا نرجو من الله التوفيق في القول والعمل، والسداد في الرأي والرمي؛ لأننا لا نبغي من وراء هذا المسعى دنيا عاجلة، ولا زخرفا نبهر به أعين الضعفاء ونخلب ألبابهم؛ وإنما نريد العودة بشعوبنا المسلمة إلى ما ينفعها في دنياها

وآخرتها، من دون أن تأخذ على هذا الجهد أجرا ولا رتبة أو سمعة، إلا ما نتوخاه من الله وحده، من مغفرة ومثوبة، مالك رقابنا ومدير كبير شؤوننا وصغيرها سبحانه.

إن كلامنا في هذه السلسلة، وإن كان موجها في البداية إلى النخبة، نريده أن يصل إلى بسطاء الناس في القرى الهامشية المنسية؛ لأننا لا نريد من إصلاحنا أن يكون فوقيا، بل نريده منطلقا من المساكين، الذين لا يأبه لهم إلا الله ورسوله، ومن آتاه الله قسطا من رحمته في جنانه. وكما نريده منطلقا من المساكين، نريده منتهي إليهم. إن الطبقة المطحونة من بلادنا، هي غاية خطابنا ومنتهى محط إصلاحنا. وهكذا كان ينبغي أن يكون الأمر بما أننا مسلمون، لولا أن دخل فقهاء السوء على الأمر، ليحرفوا الدين عن أصله، فتنقلب شؤوننا بذلك رأسا على عقب؛ حتى بتنا نطلب اقتباس نور الاهتداء لدى من لا نور له من الأمم الكافرة!...

وإصلاحنا، ليس ثورة تريد اقتلاع طبقة لتحل محلها، فيتكرر مسلسل الاستبداد، ويخسر الشعب الكثرة بعد الأخرى، بعد أن تعود طموحاته سرايا؛ وإنما هو انقلاب في الأوضاع الإدراكية لدى طبقة الحكام وطبقة المحكومين معا، تلتقيان به على مشترك من الآدمية والرحمة والتآخي؛ إلا من أبي وأصر على أن يُعرض عن الخير ويركب أنانيته. فهذا، لن نقيم له وزنا، ولن نعبأ به إن داسته الأقدام!...

إن إصلاحنا لا بد أن يكون قويا ثابتا، يتمتع أن يركبه الانتهازيون، ويتأبى أن ينسل إليه من ينوي الإيقاع به وإيقاف مسيرته. قوتنا، ليست مادية، بما أننا لسنا جيشا ولا ميليشيا؛ وإنما هي في وضوح الموقف والثبات عليه. لن نهدأ الفساد وإن كان في أماكننا المقدسة، أو تحت ثياب أشرف قومنا؛ ولن نقبل مهانة ولا ذلة من أحد إلا لله؛ من دون أن نخاف في ذلك أحدا من الناس قل شأنه أم كبير.

إن طول السكوت على أشباه القردة (الشبه في فعل التقليد)، قد جعلهم يتوهمون أنهم أسود. وإن هُات العوام خلف شهواتهم الحيوانية، قد أوقعهم فرائس للشياطين. وهؤلاء وأولئك محتاجون إلى من يردمهم عما هم فيه من جنون عظيمة أو من خنوع المستعبدين الملتذنين (المازوشيين). إن ما يعيشه شعبنا، ليس من دأبنا ولا من شيمنا. ولو اطلع علينا أسلافنا من حيث هم، لبرئوا إلى الله منا. أعودة إلى الشرك، بعد أن أنقذنا الله بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم منه؟!... أم إنها علامات الساعة تظهر بادية علينا ظاهرا وباطنا؟!... وإن كان هذا، فهل يحسن بنا القعود عن طلب النجاة بما دل عليه الوحي؟!... هذا الوحي الذي جهل حتى صار يُستدل به على ما نحن فيه من محال!...

إن المغرب اليوم، إن لم نسارع إلى استرداده من أيدي الدجالين، سيكون عاصمة من عواصم الضلال العالمي، وسيحل علينا الخراب والدمار تبعا لذلك عقابا من رب العالمين، وينقطع دابر المؤمنين. تلك أمانهم التي سنقوم لها بكل ما آتانا الله، على شرط أن نكون مجتمعين وللحق طالبين.

إن الدنيا فانية؛ وإن الأعمار قصيرة وإن طالت؛ وإن العاقل من لم تشغله دنياه عن آخرته؛ وإن الأحمق من طلب الأمور في غير مظانها؛ وعن قريب تُسفر الأيام عما في بطنها؛ فمن حامد لشأنه، ومن متحسر ندمان.

نسأل الله العلي العظيم، بجميع أسمائه وصفاته، أن يجعلنا من عباده الصالحين المصلحين، وأن يسلك بنا سبيل الهادين المهتدين، وأن يُجنبنا الزيغ والضلال، إنه بنا رؤوف رحيم؛ والحمد لله على ما منّ بفضله علينا في كل وقت وحين.

## 2

### لماذا التيار؟

الشعب كالبحر، والأحزاب والجماعات كالعلب والقنينات؛ ومن يريد إدخال البحر في العلب والقنينات، فإنه يكون عابثا يروم المحال. إن الأحزاب والجماعات، لا يمكن أن تخدم الشعب، وإن حسنت نيتها في البداية؛ وستتحول بعد حين من إنشائها، إلى خدمة نفسها مُرغمة؛ لأن منطقها هكذا!... وسيبقى الشعب دائما آخر ما يُؤبه له!... هذا، مع بقاء الشعارات المؤسّسة قائمة، وكأن أصحابها يريدون أن يُبقوا أقدامهم على أرض الواقع من خلالها؛ وهيهات!... أما إن كانت بعض الأحزاب قد نشأت من بدايتها للقيام بمهمة معلومة، ضمن توازنات المخزن التي لا تخفى إلا على أكمه لم ير النور قط، فلك أن تعلم مقدار الفساد الذي سينشأ عنها، والذي سيتنامى مع مرور الأيام. وحينما يعم الفساد، كما هي الحال اليوم، فإن الدولة تنشل؛ وسيعمل المفسدون على علاج داء الفساد مرحليا بمزيد منه، إلى أن يحل موت النظام القائم، والذي ينشأ عنه فساد الفناء الطبيعي، كذلك الذي يكون مصير الأجساد إذا استلمتها ديدان التحلل في الأرماس.

عندما خرج المغرب من الاستعمار بحزب الاستقلال، الذي كان قد أنشئ لافتكك الاستقلال من فرنسا، استمر الحزب بالاسم نفسه وكان الاستقلال لم يُئل (وهي الحقيقة). أما إن قيل إن ذلك كان إبقاء للذاكرة الوطنية صاحبة حاضرة، فإننا نقول: إن مجرد بناء المواقف على الماضي، يكون مخالفا لمنطق العمل السياسي الذي يُتوخى منه معالجة الواقع المستجد دائما. وهكذا بقي المغرب من غير استقلال ولا مزامنة. وبعد "الاستقلال" مباشرة انشق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي سيولد منه الاتحاد الاشتراكي ذو النزعة اليسارية فيما بعد. وهكذا دخل العمل السياسي مرحلة الصراع الأيديولوجي، بدل أن ينخرط في البناء. والحزبان معا، لم يكونا في الحقيقة إلا صورة عن الأحزاب الفرنسية التي عادت في العقل المغربي مرجعا وسندا فكريا يُستند إليه ويُستمد منه. وكما أن فرنسا توزعت النزعات اليمينية واليسارية (مصطلحا اليمين واليسار نشأ في فرنسا)، فكذلك صار لنا يميننا ويسارنا رغما عنا. هذا يُشبه استبدالنا البدلة الإفرنجية بالجلباب المغربي المعروف؛ بحسب قانون غلبة المستعمر الساري.

لم يكن المغرب في حاجة إلى أحزاب، لكي يبني مختلف قطاعاته على أساس من العلم والتقانة (والمثال على ذلك الدول ذات النظام الشمولي من هذا الوجه فحسب)؛ ولم يُستشر الشعب "العميق" في هذا الأمر، حتى ينظر فيما يصلح له؛ وإنما أخذ أخذًا في سبيل لا يعلم لها مدخلا ولا مخرجا، لضرورات الحفاظ على التوازنات السياسية للنظام الذي لم يقطع حبله السري عن أمه فرنسا قط. فالنظام في النهاية هو المخدوم لا الشعب!... ومن هنا كانت الطامة التي صارت تتولد عنها المصائب تترى إلى اليوم...

أما ما يسميه المغاربة "الأحزاب الإدارية" فهي أسوأ من سابقها؛ لكونها أنشئت منذ البداية للحد من تأثير الحزبين السياسيين الأولين، وفتح الباب أمام أصحاب المال للتأثير في السياسة الوطنية، بحسب ما تُلميه مصلحة المخزن "العليا". فصار العمل السياسي الفاسد أيديولوجيا، منضafa إلى فساد مالي منفلت، لا يتقيد بأخلاق ولا بقانون!... وصار البلد ساحة للفوضى بجميع أنواعها؛ وصارت الفوضى تنامي إلى أن وصلنا إلى ما يشبه الموت السريري للدولة المغربية. إن السياسة في أصلها علم وفكر، لكنها في المغرب -ومع الجهل السائد- كانت عصبية قبلية أو شبه قبلية، بمعنى أو بآخر. وهذا الصنف من السياسة، لا يُعتبر سياسة إلا مجازا. والمغاربة في مجال السياسة، لم يتمكنوا حتى من مجازة

فرنسا التي كان لها مفكروها ومنظروها عبر القرون. السياسة عندنا نبتة مقتلعة من جذورها، ومغربة عن تربتها؛ تشبه الأشجار التي تُسنتبت في أقاليمنا ليلاً يعلم أصحاب السلطة المحلية أن الملك قادم لزيارة مدينة ما، لئلا يكتشف الخراب والإهمال ويراهما عياناً؛ وإلا فإنه لا شك عالم بما يحدث ومتغاض عنه ما دام لا يُجرجه.

أما عندما دخلت الحركات الإسلامية (إن صحت النسبة) والجماعات، تريد في زعمها تعديل المسار السياسي، فإنها لم تزد الوضع إلا تأزماً. وبدل أن تبقى على انقسام بين فاسد مفسد ومريد للإصلاح، وبين وطني و"خائن"، صرنا على انقسام آخر بين إسلامي وعلماني. نعم، للعلمانيين نصيب كبير فيما آلت الأمور إليه، بسبب تقليدهم في العلمانية للفرنسيين، من دون أن تكون لهم الخلفية الفكرية التامة لذلك؛ ومن دون وعي منهم بخصوصية الشعب المغربي الذي ينتمون إليه. فالعلمانيون مستبدون كالإسلاميين، لأنهم جميعاً أبناء المخزن؛ إما من داخل مؤسسة الزواج السياسي، وإما من خارجها. كل هذا، رغم أن الشعب في أغليته على الأقل مسلم موحد الديانة والمذهب. والمشارك عند العقلاء يُبنى عليه ولا يُهمل!... هذا من أصول السياسة وأبجدياتها في الأوضاع السليمة... وكما أن الأحزاب لم تخدم إلا نفسها على طول مدة وجودها من وقت الاستقلال إلى الآن، فكذلك الجماعات (والأحزاب) الإسلامية، لم تخدم إلا نفسها، وإن تظاهرت بخدمة الدين وخدمة المسلمين. لم يكن ذلك دائماً عن سوء نية أو عن عمد، ولكنه منطبق الأشياء مرة أخرى، الذي يمنع أن يدخل البحر في القنينة...

لهذه الأسباب، أردنا نحن أن نتكلم عن التيار، بدل الحزب أو الجماعة. إن التيار لا يكون إلا شعبياً، من كونه أوسع من كل حزب ومن كل جماعة. حتماً لن يكون هو الشعب بكامله، ولكنه سيكون شطراً كبيراً من الشعب، أو ربما الشطر الأكبر. وهذا أقصى ما يُمكن أن يوصل إليه من محاولة المطابقة بين العمل السياسي (بالمعنى اللغوي) وعموم الشعب؛ لأن التاريخ لم يعرف قط تطابقاً تاماً بين الحكم والشعب، ولن يعرف ذلك حتماً يوماً ما؛ بسبب النسبية الدنيوية التي تعطي الاختلاط والاختلاف والجزئية...

وعلى عكس الأحزاب والجماعات، فإننا نريد للتيار الإصلاحي أن يكون عالمياً بصيراً بما هو واقع وبما هو آت؛ وأن يستوعب كل طبقات الشعب وشرائحه، من دون منافسة ولا تراحم، إلا على الخير وفيه. وبما أن الأحزاب تولد فوقية، فإننا نريد للتيار أن ينبت من تحت. هذا لأنه لا أحد أدرى بمصالح الشعب، من الشعب ذاته. والسياسة التي لا تنطلق من الأحياء السكنية، على اعتبار أن أصحاب الحي أعلم بشؤونهم (أهل مكة أدرى بشعابها)، لا يمكن أن تكون سياسة ناجحة. والحكومة بالمعنى الذي نعرفه اليوم في بلادنا، ليس لها من الحكم شيء؛ بل هي غطاء لسياسات المخزن الإجرامية فينا، وذراع للسياسات الاستعمارية العالمية بيننا؛ علم أعضاؤها ذلك أم لم يعلموا. وفي الغالب هم لا يعلمون، لأنهم مشغولون بامتيازات المناصب، بسبب عدم مجاوزة عقولهم لمرتبة العقل المعاشي. إن التيار الإصلاحي، سيعيد الحكم للشعب، على الأقل فيما يعود إلى مجال الخدمات، التي أضحت تغيب رويدا رويدا عن أنظارنا؛ فالمدارس تقل، والمستشفيات تُخلى،... وكأنا نبغي العودة إلى حال ما قبل المدنية، إن لم يكن إلى ما قبل التاريخ!... لعل التقدم في وعينا هو سير إلى الخلف دائماً!... ولسنا بكلامنا عن حكم الشعب لنفسه، نقصد المبدأ الديمقراطي المعروف والشائع، الذي لا مرجع له إلا هوى يخدم حيوانية الإنسان وحدها؛ بل نحن نعي أن شعبنا شعب مسلم محب للخير وكاره للشر وناصر للدين؛ عندما لا يكون الدين خادماً للمخزن، سدره منتهاه وزارة الأوقاف، وجنته لا تتجاوز بعض دنيا تصيب هذا أو ذاك من "مخازنية" الفقهاء. فهو (أي الشعب) بهذا لن يحكم إلا بما يُرضي الله إن شاء الله.

إن تيار الإصلاح ينبغي أن يستوعب أكبر عدد من أفراد الشعب إن عجز عن استيعاب الكل. وهذا يجعله -وإن كان ذا مرجعية إسلامية- يقبل في صفوفه من لا دين له أو من كان على ملة أخرى، ما دام يلتقي مع غيره على المصالح



الدينية المعتبرة، التي لا تخدم دين الأغلبية ولا ترهن البلاد للنظام الدجالي العالمي. علينا في تيار الإصلاح أن نخرج من علب الفقه الضيقة، التي مزقت الأمة بدل أن توحيدها، بزعم الغيرة على الدين. وأي دين يبقى إن ذهبت الأمة في الداهيين؟!...

ثم إن تيار الإصلاح لا ينبغي أن يعادي أحدا من أبناء الشعب، وإلا كان متناقضا، يسعى إلى فساد جديد فحسب. وعليه أن يفتح ذراعيه للتائبين من المفسدين، إن هم رغبوا في تغيير مسارات حيواتهم وتوجهاتهم. ولا فرق في التيار بين الحكام والمحكومين، إن تخلى الحكام عن جهلهم بحقيقة أنفسهم، التي لا تمنحهم حق الترفع على أبناء الشعب، ومعاملتهم باحتقار؛ بل تجعلهم في وضع أقل منهم في الحقيقة، لما ينتظرهم من محاسبة في الدنيا، ومن حساب في الآخرة على الأمانات التي أُنيطت بأعناقهم... أما من يصير على اعتبار نفسه خلفا لمستعمر أمس، ويصر على اعتبار الشعب سكانا محليين بالمنطق الاستعماري الذي لم تغب عنا مظاهره إلى اليوم، فإننا سنعداه عداوة لا هوادة فيها؛ بل إننا سنرميه بالحيانة العظمى، التي تستوجب في نظرنا القتل، لو كان الحكم قائما على العدل.

إن تيار الإصلاح في القرية النائية وفي الدواوير، يبدأ باختيار شيخ للقرية يعينه الناس، لما يعلمون فيه من أهلية للقيام بمهام القيادة، التي على رأسها حماية أهل القرية من كل ما يضر بهم في ذواتهم وفي أرزاقهم؛ والتخلص من شيخ المخزن الذي لا يكون في الغالب إلا جاسوسا عليهم، وسارقا لأموالهم، وغير ذلك مما هو من دأب رجال المخزن من الموبقات المعلومة للمغاربة أجمعين. هذا ينبغي أن يحدث في القرى دفعة واحدة وفي الفترة الزمانية ذاتها، حتى لا يقوى المخزن على قهر الناس بالعنف المعهود على ما يريد، والذي (العنف) لا يعلم خطابا في مواجهة الشعب غيره؛ كما لا يعرف السيد (الكافر) خطابا لعبده (اللفظ حرام إطلاقه شرعا) سوى السوط. إن سكوت الشعب على هذا الوضع، يجعله غير مستحق للخروج منه، إلى الكرامة التي دله الله عليها!...

على الشعب المغربي أن يعلم أن التيار الإصلاح، لا يمكن أن يولد، ولا يمكن أن ينمو بعد ولادته، إلا بالأخوة الدينية، والأخوة الإنسانية العامة. وهذا لا يتأتى إلا بعد التخلص من التفرقة التي بثها المخزن بين الأفراد والجماعات؛ حتى لا يكاد يجد المرء شخصين ولا جماعتين متفقين اتفاقا يدوم يومين، لكثرة ما يتعرض له الناس من ضربات أعوان المخزن الموجعة، والمتريصة بكل من سولت له نفسه أن يطمع في تحقيق آدميته، التي في مقدمتها الاستقلالية الشخصية في الخيارات والقرارات. وإن قضاء الدولة شبه التام على القبيلة في المغرب، وجعل الفرد أعزل في مواجهتها (الدولة) بكُلها وكلكلها، لم يكن بغرض الدخول في الحداثة كما يزعمون؛ وإنما لتجريد الناس مما يمكن أن يحول بينهم وبطش المخزن متى أراد ذلك. وهذا هو السبب المباشر الذي جعل الناس ينظرون إلى المظلومين يُنكّل بهم، ولا يقومون لمساندتهم ونصرتهم كما أمر الشرع الحنيف. صرنا كالأرانب في مقابل جماعات الذئاب. وطالما بقيت هذه الفردانية السياسية الاجتماعية العازلة طاغية، فإنه لن تقوم لهذا الشعب قائمة، ولن يزيد شعور الناس بالهوان إلا استفحالا. والنتائج لا تنتفي إلا بانتفاء أسبابها، كما هو معلوم.

إن مبادئ تيار الإصلاح، لا بد أن يعمل على تعميمها كل من فهمها وأدرك أبعادها، من غير احتقار لجاهل ولا أمي. إن كل واحد يرى نفسه أعلم من غيره، وإن شهدت له القرائن بذلك، فليعلم أنه متخلف ومريض القلب، لا حظ له من الحضارة ولا من الدين. بل هو شخص مقيت، لا خير فيه لنفسه ولا لغيره. وما أكثر هذا الصنف فينا -مع الأسف- بفعل التربية المخزنية التي لا يشعر بها إلا من أنقذه الله من براثنها. ولعل الكلام في الفصول القادمة سيكون أوضح وأجلى عن تقنيات المخزن في التربية بمعناها العام... وهذا يجعلنا نؤكد على ضرورة إعادة تربية الأفراد فكريا وسياسيا، إن لم يكن دينيا. أما نحن فلا نرى التربية إلا دينية في كل مستوياتها. وهذا العمل التربوي، لا بد أن ينخرط فيه

المثقفون والمتعلمون، إن كانوا حقيقة مثقفين ومتعلمين، يشهد لهم الحال لا المؤسسات المخزنية التي تستغفلهم طلبة وأساتذة ومتابعين مهتمين...

### 3

## ما يتعلق بالحكم

مما لا خلاف عليه، أن كل الناس لهم تصور عن الحكم وإن لم يكونوا من المهتمين بالسياسة في العادة. وهذا نظير ما للناس من تصور للألوهية وتديير العالم، بغض النظر عن التسميات وعن الإثبات والنفي. وهذا، لأن الحكم وجه من تديير الله للعالم من وراء الأسباب. ونحن قد أشرنا سابقا إلى معنى كون السلطان ظلا لله في الأرض في كتابنا "مساءلات سياسية للدولة المغربية الحديثة" المطبوع، ونبينا إلى أن المعنى لا ينطبق على حاكم المسلمين وحده، بل ينطبق على جميع الحكام في الأرض. وبهذا يكون كل حاكم ظلا لله في قومه، بغض النظر عن دينه ودين قومه؛ لأن الله هو المتصرف فيهم من غير شك. وقد ساهم الفهم الخاطئ لمعنى الظلية، في التأسيس لكثير من العقائد الفاسدة التي ألحقت بالإسلام إلحاقا. ومن ذلك تعمد إفهام الناس أن من كان ظلا لله، فلا ينبغي مخالفته؛ لأن مخالفته ستكون من معصية الله. وبهذا ستهدم الشريعة هداما، من أجل خدمة أهواء الحكام أو من وراءهم ومن حولهم من طلاب الدنيا. والحقيقة هي أن الشريعة حاكمة على الحاكم (السلطان) وإن كان ظلا لله؛ بدليل أن الحاكم الكافر لدى الكافرين، يدخل النار إن مات على كفره. والتفريق بين معنيي الظلية والتكليف ضروري لتبين الحكم الشرعي في هذه المسألة على الخصوص؛ حتى لا تقع فيما وقعت فيه النصراني في أوروبا عندما كانوا يعتقدون أن الملك له الحكم المطلق بتفويض من الله وبمباركة من البابا. ولقد أضر المتعلمون منا على المناهج الغربية كثيرا بمفهوم الحكم، عندما انطلقوا فيه من تطور تصوره في الفكر الغربي، ونحن بعيدون جدا عن أصله لديهم وعن تطوره، لمخالفتنا لهم في المنطلقات المعرفية، المؤسسة لدينا على هدي الله، لا على الفكر. ومن هنا صار يُدعى إلى الديمقراطية العلمانية فينا، بناء على مكانتها لدى الغربيين، حيث كانت المخرج لهم من التخلف والخرافة. إن هذا الخلط جعل البلدان المسلمة -ومنها المغرب- تعيش تفاعلا هي غير معنية به في الأصل؛ وجعل بعضا من أبنائها ينفرون من معنى الحكم في الإسلام، قياسا على الحكم في النصرانية؛ وجعل جل المتعلمين الحدائين يرون إلى الديمقراطية، وكأنها النظام الأمثل في الوجود؛ معرضين بذلك عن الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. إن مسألة الحكم، وإن كانت من أعم ما يتعلق به إدراك الناس على تفاوت بينهم، هي من أعقد ما يمكن تناوله من جهة التأصيل، قبل صياغته أيديولوجيا. وذلك لأن لها ظاهرا وباطنا، ولظاهرها علن وخفاء؛ والناس لا يُدركون منها إلا علن ظاهرها. وبهذا يكون تصورهم لها مختلفا، إن لم يكن مخالفا لما هي عليه في حقيقتها.

وتصور المغاربة للحكم في عمومهم، يكاد يكون بدائيا كذاك الذي يكون للأطفال. فهم يعتقدون أن الحكم بالمعنى التام هو للملك. فهو يفعل ما يشاء، وهو على كل شيء قدير. وبذلك ينسبون إليه كل مساوئ الحكم، ويُجملونه كل الأوزار، وكأنه مُعَادٍ للخير ومحِبُّ للشر، بخيل عليهم بما ينفعهم. وهذا وإن كان سيصدق على بعض التفاصيل، كما هو شأن كل إنسان يخلط عملا صالحا وآخر سيئا، إلا أنه تصور مغلوط بجانب للصواب بكل تأكيد. وذلك لأسباب، نذكر منها:

1. أن الملك عبد كسائر العباد، له قدرة محدودة على الفعل والترك؛ ولا يستطيع أن يغير شيئا من الواقع إلا بإذن من الله أولا، ثم بإعانة من أهل الخير.

2. أن الشعب ليس مُعفى من توجيه مسار السياسة العامة، كما يفهم ذلك الجاهلون. وذلك لأنه في الحقيقة الحاكم على الحاكم؛ لا لأنه مخول بتديير شؤون الحاكم وهو في الغالب يجهل أبسطها، ولكن بالحرص على إبقاء التوجه العام

صحيحاً. وهذا يعلمه كل الناس بفطرتهم مع أقل تدبر ونظر. والشعب إن رأى من الحاكم زيغا عن الحق والعدل والإيمان، فإن عليه إرغامه بقوة الموقف على العودة إلى الجادة. ولقد أغفل هذا الأصل لدى المسلمين منذ القرون الأولى، أو عُمل فيه دائما بالمواجهة المسلحة، التي لا تكون ضرورية إلا في حالات قُصوى.

3. أن الملك هو واجهة الحكم وليس الحاكم دائما. وهذا هو الوجه الخفي الذي تكلمنا عنه في الظاهر. والحاكم حقيقة في المغرب هو المخزن، الذي يتخفى وراء الملك ويقر له بالحكم في الظاهر أمام الشعب، لئلا يُحاسب على السياسات هو، بل يُحاسب الملك. والشعب في غفلته، يزيد من ضعف الملك عندما يقع تحت هذا التلبيس. وكان الأجدد به أن يكون عوناً للملك حتى يُضعف المخزن ويحد من سلطانه. لكن القيام بهذا الأمر يتطلب وعياً كبيراً من الشعب، هو الآن يفتقده بقدر كبير.

4. أن المخزن الذي هو "الأوليغارشية" المحلية، لم يعد المخزن التقليدي الذي عرفه المغرب قبل الحماية الفرنسية؛ بل هو الآن ممثل للأوليغارشية العالمية الدجالية. وهو بهذا، لم يعد مغربياً إلا في صورته الظاهرة. وكان الأولى بالشعب لو كان واعياً بما يقع، أن يتصدى للمخزن وينحيه عن الفعل فيما يتعلق بالسياسات العامة على قدر ما يستطيع. فإن كان الشعب من نفسه، لا يملك من الوعي أو من قوة الجنان ما يواجه به المخزن، فلا أقل من أن يكون مع من له القدرة على ذلك من أبنائه؛ وإلا كان من الخذلان والغباء بما يجعله عدواً لنفسه من غير شك. والتشكيك الذي ينتهجه المخزن في النخبة الحقيقية للشعب، يزيد من الصعوبات لديه، ويجعله وحيداً (العبرة ليست هنا بالعدد) في هذه المواجهة الفاصلة.

5. بما أن النظام السياسي في المغرب لا زال تابعا منذ الاستقلال الصوري لفرنسا، فإن فهم ما يجري لديه يُفهم من هناك. ومن ينظر إلى فرنسا الآن، ويتابع ما يجري فيها، فإنه سيجدها تحت هيمنة الدجاليين؛ إلى الحد الذي صار معه الفرنسيون الأصلاء (ومنهم ساسة كبار ومثقفون) يتداعون إلى مواجهة هذا الاختطاف للبلاد من قبل أناس جلهم مُجنسون وعلى ديانة مخالفة (وإن كانت العلمانية الفرنسية في ظاهرها لا تقر بالدين رسمياً). نعي من هذا كله، إن كان هذا حال فرنسا وهي من الدول القوية بالمعايير الاقتصادية والعسكرية، فما الظن بالمغرب الذي هو من الصنف الثانوي والذي يدور في فلکها فحسب!...

6. يغلط المغاربة كثيرا عندما ينسبون التحكم في المغرب لليهود. وهذا التعميم فيه ظلم لإخواننا اليهود في الوطن، والذين لا يأتي منهم ضرر أبداً. وأما بعض اليهود من الصهاينة المغاربة، فلا شك أنهم من رؤوس المخزن. بل لقد سمعت من أحد اليهود المغاربة المعروفين في فرنسا، أن أحد مشاهير اليهود الظاهريين في المشهد السياسي المغربي، هو من "السيانيم" الذين هم في حقيقتهم جنود للموساد في مواقع حساسة، متطوعون بخدمته متى شاء. فمثل هذا، ينبغي أن يُنحى عن موقعه، بضغط من الشعب. والشيء نفسه ينبغي أن يحدث مع الوزراء الذين يُعرف انتماءهم لحركة الماسون، الذين ييغون إعداد البلاد لتقبُّل عبادة الشيطان صراحة، ولو بعد حين.

ولنعد إلى المخزن وخصائصه:

إن رأس المخزن مجموعة من الأشخاص الذين لا يظهرون على واجهة المسرح السياسي، على عادة المنظمات الخفية. هذه المجموعة قوية التأثير، هي من ينظر فيما ينبغي أن يُفعل في الأمور المصيرية والخطيرة؛ وهي التي تشير على الملك بسلوك سبيل مخصوص في مثل تلك الأحوال. والملك لا قُدرة له على مخالفتها، بل يبقى له هامش من المناورة ينظر فيه مصلحته ومصلحة العائلة الحاكمة فحسب، بحسب ضيق الهامش وسعته في كل مرة. والمخزن له القدرة على الانقلاب على الملك في أي وقت، بسبب تغلغله في المؤسسات كلها، وبسبب جهل الشعب بحقيقة الوضع.

إن ما يعاينه الشعب المغربي من إذلال، وقهر على الخنوع والخضوع، هو من المخزن الجاثم على صدر المغاربة، والناهب لثرواتهم. إن المال هو الغاية الأولى لدى المخزن، لكونه السبب الموصل إلى الهيمنة على البلاد بجميع قطاعاتها. والعنف الشديد الذي يُعامل به الشعب، يُقصد منه ثنيه عن مجرد التفكير في الخلاص. وهذا يدل على أن المخزن في حقيقته ضعيف، يسهل الخلاص من قبضته بأقل التكاليف، بشرط العلم بحركاته واستبقاها؛ وهذا بالتأكيد لن يتوافر لعموم الشعب. فلم يبق إلا أن يجد الشعب لنفسه قيادة لها من العلم بهذه الأمور، ما يمكنها من إحباط مخططات الهدم التي ينتهجها المخزن. وإن كان المخزن يولي مسألة تشكيك الشعب في نخبته العناية القصوى، فعليه هو (الشعب) أن يُعكسه في العمل، إن أراد أن يظفر بشيء؛ وإلا فليعتبر نفسه مستقيلاً، ومتنازلاً عن حقه في العيش الكريم.

إن الشعب الذي يظن أنه بريء من المآسي التي تحدث له، هو في شطر كبير منه مشارك فيها بتنفيذه لتوجيهات المخزن، ولو عن غير علم وبغير قصد. نعني من هذا أن المخزن ليس متواجداً في الإدارات والأجهزة الرسمية وحدها، بل لقد وصل إلى النفوس (العقول)، إلى الحد الذي صار الناس يفكرون بمنطقه، وهم يظنون أنهم مستقلون. لا يكفي للناس أن يكرهوا المخزن ليكونوا مستقلين عنه. الاستقلال يتطلب قوة، والقوة تتطلب علماً، والعلم يتطلب تربية!... إن المخزن موجود في كل مكان في المغرب، وهو من يعرقل الإصلاح في المؤسسات والمجتمعات (الكثيرة للتنوع)؛ والناس لا يرون إلا فلانا من زملائهم أو من رؤسائهم، ويظنون أن ذلك منهم. الأمر ليس كذلك بالطبع!... إن للمخزن طرقاً في إكراه الناس الأخيار على ارتكاب أكبر الشور، عبر شبكة من أعوانه، لا يعلم بها أحد من الطبقات السفلية، ولا يستطيع؛ وعبر وسائل لا تخطر إلا على بال الشياطين. ثم إن الجبن الذي عُرس في نفوس المغاربة عبر مسيرة من الترويض طويلة، يجعل الناس يفرون من التنقيب عما وراء الصورة الظاهرة، خوفاً من اكتشاف ما لا يحتملونه، أو ما يجلب عليهم غضب المخزن، الذي صار لها معبوداً لدى مشركيهم (الشرك هو طاعة العباد في معصية الله). وأول ما ينبغي على الشعب أفراداً وجماعات، هو الامتناع عن القيام بالمهام القذرة التي تُفرض عليهم؛ من تجسس على إخوانهم، ومن محاصرة لمن يعادون المخزن من الأفراد الواعين بحبته، ومن انتقاد للملك دونه.

إن المخزن هو العدو الأول للملك، وهو يدفع الناس إلى كراهيته، حتى لا يتحد الملك بالشعب وتتقوى الدولة بهما. ومع ذلك إن قام أحد ينتقد الملك أو يتناول عليه، فإنه (أي المخزن) يتظاهر بالتصدي لذلك بشراسة في الغالب لا يفهم الناس أسبابها. والحقيقة هي أن تلك الشراسة، إنما يريد بها أن يُخفي عداؤه للملك، وأن يُظهر الملك للناس وكأنه رئيس المخزن ومدبر جرائمه والموافق عليها. وعلى الشعب هنا - إن وفّق - أن يقوم بعكس ما يوجهه إليه المخزن، إن هو أراد أن يُفسد عليه سياساته.

عندما نتكلم عن الشعب، فإننا نعني الأفراد. والأفراد عليهم أن يتعلموا الإعلان عن مواقفهم من دون خوف؛ لأن العلانية تخيف المخزن ولا يتمكن من المواجهة فيها. هو متسلل يعمل في الظلام، كعادة الشياطين. وعجزه عن المواجهة في العلن، هو من عدم رسميته وذكره في الدستور؛ فهو من الناحية القانونية غير موجود. وإن كان الأمر هكذا، فما على الشعب إلا أن يُعامله على أنه غير موجود بالفعل. وهذا يستتبع عدم معاملته، ورفض الانصياع لتعليماته. وأما تفاصيل هذه المعاملة فهي متعلقة بكل حالة على حدة، ولا تنفع فيها المبادئ العامة إلا قليلاً.

لعل القارئ يتساءل عن موضع الأحزاب السياسية من هذه المواجهة للمخزن، وإن كنا نظن أن كثيراً ممن تابع كتاباتنا قد صار يفهم عنا بالإشارة. ومع هذا نقول: إن الأحزاب السياسية هي من أذرع المخزن التي تمكنه من إحكام السيطرة على البلاد؛ وهي بالنسبة إليه كالثقل المضاد الذي يحفظ عليه توازنه. ومن أراد أن يستدل على ما نقول، فلينظر إلى توافقاته مع قيادات كانت معارضة له أشد المعارضة في مرحلة ما. نعم، إن الصلة بين المخزن والأحزاب تخضع لمنطق

العرض والطلب، والشد والجذب لنيل الأغراض؛ لكن الأحزاب في النهاية تظل شريكا معتبرا، لا يقبل المخزن بالتنازل عنه مهما كلف الأمر. ومن هنا يظهر أن وجود الأحزاب في المغرب، ليس من أجل تحقيق الديمقراطية بحسب الزعم، وإنما هو من أجل التعاون على استغلال الشعب وإبقائه تحت الوصاية. فأنت مع المخزن بهذا المنطق، إما مباشرة كسائر خدمه وأعوانه، وإما بصفة غير مباشرة إن كنت متحزبا، حتى ولو كنت معارضا في الظاهر. وعلى هؤلاء فقس الجماعات الإسلامية وأحزابها. وأما من ليس من هؤلاء ولا من أولئك (وهو نادر عند التحقيق)، فإنه سيكون أجنبيا في بلده، يرضى بالعيش في الهامش وبالقليل من الرزق.

ومن الأسس التي لا يمكن للمخزن الاستغناء عنها "الدين". وهنا يأتي دور الفقهاء الذين يوجهون الناس إلى حيث يريد هو، في مقابل ثمن يرضون به، يدخل ضمنه إطلاق يدهم في المعاملات التي تتطلب موافقة إدارية ما، كما هو شأن الأعوان والعملاء دائما. والشعب المسكين يظن أن الأمر متعلق بالدين حقيقة، وأن كل ما يُدَل عليه، هو من أجل الآخرة. والترهيب الذي يتعرض له المغاربة من جهة الفقهاء، لكي يبقوا عبيدا للمخزن، يفوق ما يكون من الأجهزة الأمنية ومن رجال السلطة بكثير. وأول ما على المغاربة فعله بهذا الخصوص، مقاطعة الفقهاء الرسميين، والاكتفاء في معاملاتهم بما يعلمونه من الدين من أنفسهم وفيما بينهم، وبما تدلهم عليه فطرهم، إن لم يجدوا فقهاء خارجين عن هيمنة المخزن. أما إن وجدوهم، فعليهم الرجوع إليهم فيما لا علم لهم به من أحكام بكل تأكيد. وأما التوجه العام في سائر الأمور، فلا يقدر على الدلالة عليه إلا الريانيون أهل النور؛ وهؤلاء أندر من النادر.

وعلى العموم فإن مواجهة المخزن ليست بالأمر الهين، ونحن ما دللنا هنا إلا على أصولها بحسب ما يسمح به الوقت؛ وأما التفاصيل فلا يُستغنى فيها عن عمل منظم تُتناول فيه الأمور بروية وتبصر، حتى لا يقع الناس في أسوأ مما يريدون الفرار منه. والله وحده الهادي إلى سواء السبيل.

## التخريب الممنهج للدولة

المخزن بطبعه كائن طفيلي، يعيش على دماء الدولة التي يمتصها من جميع شرايينها. وبما أنه لا بد لجسم الدولة من دماء نقية كافية حتى يحيا حياة يقال معها إن الدولة قائمة، وبما أن المخزن حائل دون وجود دورة دموية سليمة في جسم الدولة، فإن الدولة لا يمكن تبعا لهذا، أن تقوم حقيقة بوجوده (المخزن). وهذه المعادلة الصفرية، رغم وضوحها، لم يتمكن المغاربة من الحسم فيها إلى الآن، بسبب الجهل بعناصرها من جهة التفصيل، وبسبب تلوث العقول ذاتها، بالفيروس المخزني المنتشر.

إن الحلول التي تراها العقول الضعيفة وتدعو إليها، من أجل الخروج من وضع "الزومبي" الذي هي الدولة فيه، من مثل استبدال الجمهورية بالملكية، أو الانتقال إلى ملكية برلمانية على غرار الملكيات الغربية (وكأنه لا بد أن نقلد السيد الغربي في كل شيء)، ليست إلا حلولاً وهمية، يُنم بها أصحابها أنفسهم، بسبب عجزهم عن مواجهة عيوبهم. إن من يعلن معارضته للنظام في المغرب، لا يختلف عن النظام كثيرا في الذهن وفي المعاملات إلا قليلا؛ بسبب الاشتراك في المرتبة العقلية غالبا، وبسبب فعل التربية المشتركة أيضا (الثقافة العامة).

نحن نعلم المغرب في عمق أعماقه، ونعلم شعبه في كل طبقاته؛ ولقد رأينا من الظلم والاستبداد في الطبقة الاجتماعية السفلى، ما يجعل استبداد الدولة المخزنية يبدو نعمة من كبريات النعم؛ بسبب الاشتراك في الأصول الذي نهينا إليه. لا بد أن نفر بما هو الشعب عليه من فساد في نفسه، إن كنا نريد أن نتكلم عن فساد الدولة؛ لكون الفساد ذا حقيقة واحدة حيثما كان. فمن كان يعارض النظام لكونه يرى نفسه خارج دائرة التنفع المادي -مثلا- فسكوته أفضل من كلامه؛ وسكوته أجدى من حركته لو كان يعلم. إن المتمخزن في عقله ووجدانه، لا يمكن أن يواجه المخزن أبدا؛ وإنما تكون المواجهة من المخالف في المنطلقات وفي المعاملات. لهذا السبب، لم يتغير شيء في البلدان التي تغير فيها الحكام وسقطت الأنظمة. الشأن دائما ليس في هدم البناء القائم، وإنما هو في إعادة البناء على أفضل مما كان!...

إننا نتبع تخريب المخزن للدولة، لا نريد أن نعدد مساوئه على عادة العقلية القبلية في المهجاء، ولكننا نبغي الوقوف على المنطق السائد في هذه الوضعية المعقدة، والذي لا بد من كسره (المنطق) إن كنا نريد التغيير.

1. إن فرنسا عندما تركت لنا دولة على صورتها إبان ملكيتها، إنما كانت تريد أن تبقى الفارق الزمني بينها وبيننا مقاربا لحوالي القرنين دائما وأبدا؛ حتى تضمن تخلفنا عنها، الضروري لبقاء التابع تابعا والمتبوع متبوعا. ومن ينظر إلى حال مجتمعنا اليوم، يجده مشابها في الإدراك لما كان عليه المجتمع الأوروبي منذ قرنين؛ باستثناء دخول بعض المظاهر التكنولوجية الحديثة، التي توهم بأننا نعيش عصرنا حقيقة. وهذا الاحتكاك بالتكنولوجيا -كما لا يخفى- لا دخل له في المرتبة العقلية ولا في مستوى إدراك حقائق الأشياء. ولا أدل على ما ذكرناه من نية فرنسا تجاهنا، من شعار الفرنسيين إبان الملكية:

(Dieu, la patrie, le roi) ، الذي أورثته لنا شعارا لمملكنا [الله، الوطن، الملك]، والذي لا يكاد المغاربة يعلمون أصله. ورغم أن الشعار له إحالة إلى التثليث النصراني من وجه ما في البيئة الفرنسية وما جاورها من البلدان، إلا أنه إلى الآن لم يُنظر فيه من قبل المغاربة ولم يُراجع؛ وكأنه من مسلمات القرآن أو السنة. ولقد تكلمنا بإسهاب أكثر عن هذا الأمر في كتابنا "مساءلات سياسية"، لمن أراد أن يتوسع.

2. إن أول ما يضع المخزن عليه يده من الدولة: المال والسلطة. فالمال لأنه ضروري له ولأفراده، حتى يعيشوا في مجبوحة تتجاوز ما يعرفه أغنياء العالم الغربي في أحيان كثيرة، بسبب خضوع الغربيين للقانون والمراقبة، وتحرر أصحاب المخزن منهما. وأما السلطة، فحتى يُبقى الشعب خارج أسوار "دولته" فعليا. ذلك لأن الشعب لدينا، ليس من مكونات الدولة ولا من عناصرها حقيقية، وإن زُعم غير ذلك في الخطابات الرسمية؛ وإنما هو نافلة يُقبل منها ما يخدم جهاز المخزن الهضمي، ويُتكرر للباقي ماديا ومعنويا؛ حتى لقد أُصيب جل أفراد الشعب من جراء ذلك بأمراض نفسية متعددة، لا تخفى عن بصير. نعي من هذا، أننا شعب شبح لا وجود له في عين المخزن. وإن دولة لا تقوم على اعتبار الشعب وعلى حمايته وخدمته، لا يمكن أن تكون دولة بالمعنى السليم!... نزن أن هذا مما لا خلاف عليه!...

3. إن المخزن حريص على أن يبقى الشعب جاهلا، حتى يضمن استمراره هو، يعيث فسادا يمتد ويسر؛ لذلك هو يعادي كل من توسم فيه نباهة وتفطنا، منذ المستويات الأولى من التعليم. والمؤسف، هو أن القائمين على شؤون التعليم في بلادنا من أطر ومن أساتذة، مخزنون في الغالب، يعملون على إرضاء المخزن بإعلان الحرب على العقل السليم، ولا يعبأون لعواقب ذلك على الأجيال. وقد تجدهم في منتدياتهم الخاصة، من الثوريين المتطرفين؛ فاعجب!... كل هذا وهم لا يشعرون أنهم مرضى عقليون، يحتاجون تطيبا، لو كان لدينا طب من هذا الصنف حقيقة. وأنى لنا، ونحن (نعي الشعب) ما زلنا لم نظفر بالعلاجات البدنية الضرورية، التي لا تعرف بوجودها بعض قرانا إلى اليوم.

إن "التعليم" لدينا، ليس تعليما بالمعنى المعروف لدى الدول الحقيقية؛ وإنما هو توريث للمتعلم في طريق لا يخرج منها. نعي من هذا أننا نُحجج بتعليمنا أنصاف المتعلمين، ونحرص على ذلك حرصا. هذا حتى لا يتسنى للمتعلم الوصول إلى مرتبة عقلية تمكنه من النظر في أحواله وفي مآلاتها، وبالتالي أن يستقل عن المنظومة. لهذا السبب، ليس لدينا مفكرون حقيقيون، ولا علماء متحققون!...

إن من أشد ما يحرص عليه المخزن، إقناع أنصاف المتعلمين بأنهم متعلمون. وهو من المكر الشديد بالشعب!... يفعل ذلك بالتساهل عند منح الشواهد الجامعية، لمن لا يخشى إضرارهم به، وإن كانوا له في الظاهر من المعارضين. ويفعل ذلك بالإشادة بالإنتاجات الفكرية أو الفنية التي لا قيمة لها، حتى ينقمع المفكرون والفنانون الحقيقيون؛ وحتى يُبقي على المستوى العام للشعب ضعيفا لا يكاد يُذكر.

من أثر التعليم الموجه مخزنيا، أن الجاهل صار يتعالم، ويُبدي رأيه السخيف في الأمور المصيرية، من دون أن يشعر بأنه فاضح لنفسه أمام الناظرين. انعدام الإحساس هذا، لدى أغلبية الشعب من أنصاف المتعلمين، يقوم اليوم حائلا دون الإصلاح المنشود. إذ كيف تُقنع ذا شهادة عليا بأنه لا يدرك ما يتكلم فيه، وأنه جاهل بمجال تخصصه نفسه!... وكيف تُقنعه أن الديمقراطية ليست نظاما صالحا لنا... وأن العيب لدى الشعب أعظم مما لدى الحكام في أحيان كثيرة... وكيف تُقنعه أن الشأن ليس في إسقاط النظام، وإنما في بناء نظام سليم!... هذا وأمثاله، مما يحتاج فيه المغاربة دروسا خاصة، خارج المعاهد الرسمية للتربية والتكوين؛ ولن يفعلوا بسبب اعتيادهم على المسارات المرسومة لهم من قِبل المخزن، كتلك التي يهيئها أصحاب الحظائر لبهائمهم، إن أرادوا التحكم فيها لغرض مقصود.

يعجب المرء كثيرا، عندما يرى كارهين للمخزن (وهم كثر) يذمونه صباح مساء، ولا يتمكنون من الخروج عن منطقهم في كل شؤون حياتهم. لقد لاحظنا أن المغربي يرجع إلى المنطق المخزني حتى عند محاولة تحدي خصومه أثناء منافسته لهم في مجال ما. فهو في هذا، لا يرجع إلى منطق المجالات ذاتها التي يُنازل فيها؛ وإنما يعود إلى تركيبة المخزن له، وكأن المخزن قد انقلب فجأة إلى أحكم الحكماء وأعدل العادلين!... يفعل المغربي هذا، لأنه يعلم أنها أسرع وأسهل وسيلة لغلبة الخصوم. ولا يدري أنه باتباعه لهواه قد صار مخزنيا، حتى من دون مقابل؛ بخلاف الحذاق الذين لا يُعطون المخزن حتى



يأخذوا منه ما يشتهون!... إن هذا الفُصام في معاملات المغاربة بعضهم لبعض، تطور حتى عاد نفاقا عاما، لا يخجل منه أحد. إن الشعب عندما يصل إلى هذا الحضيض، لا يُمكن أن يُقيم دولة بالمعنى الحقيقي؛ بل لا يستحق أن يتكلم عن أمر كهذا!... كل ما يجوز له أن يطمع فيه، هو أن يعيش في محمية، يُشرف عليها مخزن رقيب من الداخل، ومستعمر متعجرف من الخارج.

من ركائز التخريب للدولة لدى المخزن، في الإدارات والهيئات، ترقية غير المؤهلين، والتضييق على المخلصين العاملين. لا شيء أضمن في شل حركة النمو كهذا!... والغريب هو أن الشعب هو من يسهر على العمل بهذا المنطق المعكوس؛ لأن المخزن يستغل أمراض النفوس من حسد وتباغض، والتي تعمل عمل التشحيم لماكينته الشيطانية المدمرة. ولما وصلت الحال مع كل هذا البلاء إلى ما يُشبه العمى، صار الأفراد يسعون إلى نبيل المناصب في الدولة المخزنية لذاتها (أي لذات المناصب)، ولما يتبعها من امتيازات لا تتجاوز التطلعات الشخصية المادية؛ في غياب تام للشعور بالوطنية وتغيي المصلحة العامة؛ وكأن المناصب يمكن أن تكون غاية في نفسها!... وهنا تقف الأحزاب عارضة خدماتها - كما تفعل منظمات التهريب والسُمسرة- لتوصل من يريد الوصول إلى الوظائف "السامية" أو ربما إلى الوزارات نفسها، من قنوات لا يعلم بها إلا من هم من أصفياء المخزن وحُصائه. إن شعبا يقبل بسير الأمور على هذا النحو، لا يستحق أن تكون له دولة. والمخزن وإن كان ظالما بطبعه، فإنه لم يُرغم أحدا على قبول ظلمه في قلبه، الذي ينبغي أن يكون في أدنى حالاته على أضعف الإيمان، الذي يستوجب تغيير المنكر بالقلب. والشعوب لا تتخلص من الظلم المسلط عليها إلا إن كانت له كارهة حقيقية، تنتظر يوم الخلاص منه، كما ينتظر من به نجاسة وقت غسلها بفارغ الصبر!... هذه أولى مراحل المواجهة، لمن كان يعلم...

قد يقول متعجل جاهل: كلنا نكره المخزن، فإذا نحن لسنا ممن تعينهم هنا!... فنقول: ليست كراهية الظلم مما تتوهمه أنت وأمثالك؛ لأن كراهيتك رد فعل لك، من كونك من المحرومين. وكم من نظرائك كانوا من أعتى المعارضين، فلما جاد عليهم المخزن بفتات من مائدته، إذا هم يعودون أشد مخزنة منه. نحن نتكلم عن الكراهية المبدئية للظلم وللشر، التي تكون ثابتة مستمرة، لا تتأثر بترهيب ولا ترغيب. ووالله لم نجد لهذا الصنف من المبادئ وجودا إلا في الدين، ومع الاستمداد من رب العالمين. لا تحذثني عن دين المخزن الأعرج، الذي هو فعلا أفيون المغاربة الفعّال؛ أنا أكلمك عن الدين الأصلي كما شرعه الله وبلغه النبي صلى الله عليه وآله وسلم. إن هذا الدين مجهول لدى جل المغاربة؛ بل ومرفوض لدى المنافقين منهم. إن عموم الناس اليوم، صاروا يسعون إلى دين يسمح لهم بارتكاب كل الموبقات، الباطنة منها قبل الظاهرة، ويوفر لهم وسائل لمحوها من صحائفهم بحسب ما يتمنون، وبأقل التكاليف. هذا فحسب!... والفقهاء الذين صاروا يُشبهون رهبان الاعتراف لدى النصارى، لا يتخلفون عن مجارة أهواء الناس، طالما هم يسخون عليهم بأموالهم. هذا هو الدين الذي يحمي المخزن حماه، ويدود عنه؛ ويعتبر أتباعه مؤمنين مخلصين، يرجون آخرة معجلة، لم يرد ذكرها في وحي ولا في هديان الهادين!...

إن الشعب المغربي إن أراد أن تكون له دولة، فعليه أن يبدأ في التصدي لمواطن الخلل لديه، لا أن يلعن المخزن، أو أن ينتقد الملك. فلولا الطمع، ما استطاع المخزن أن يسخر أحدا لخدمته؛ ولولا الخوف المرضي، ما تمكن من إلجام الناس عن الكلام وعن تغيير المنكر. كل هذا من آثار الشرك في النفوس!... نغني أنه لو كان الناس متعلقين برهم تعلق عبودية، ما وجدت عبودية المخزن إلى قلوبهم سبيلا. ودعني هنا من خطاب اليساريين، الذين لا يعلمون من الإنسان إلا حيوانيته التي ينبغي أن تُلبّي حاجاتها على أقصى ما يمكن، وكأنه لا حياة إلا حياة الدنيا؛ فإما أنت تحظى بنصيبك فيها، وإما أن

تكون من الخاسرين!... إن هذا منطق الكفر المحض، الذي لا يُمكن أن يثبت في بلد مسلم وإن خالط أهله النفاق الذي تكلمنا عنه فيما سبق. كيف يمكن للداء أن يكون دواء، يا من لم ترتقوا عن مرتبة القردة في تقليدكم للكافرين!... أنا مغربي، ويحق لي أن أخاطب إخواني المغاربة بما أراه ضروريا ومناسبا، إن كنا نريد الخلاص. هذا من الشعب نقد ذاتي، لا ينبغي أن يشعر فيه طرف من الأطراف بالتنقيص، إن كان يعتبر روابط الأخوة في الوطن، ويعتبر وحدة الشعب حقيقة. أما إن كان من المتمخزين، فلا شك أن الشعب عنده هو جماعته وحزبه فحسب. ها أنت ترى كيف يُطل المخزن برأسه من كل حذب وصوب، بسبب تغلغل منطقته في النفوس قبل الإدارات والدواوين!... ومما يحرص عليه المخزن حرصا أيضا، أن يُلغى العمل بالقوانين، وإن أبقى عليها سيفا مصلتا على رقاب المخالفين، متى شاء. هو لا يريد دولة من الأصل، إذأ فلا مكان للقانون!... إنه يكسر القانون بأساليب شتى: منها توفير المخارج للمجرمين الذين يصيرون له ممتنين، وفيما بعد أعوانا وخداما؛ ومنها السماح بالارتشاء للموظفين، حتى ينال الراشي ما ليس له، ويأخذ ما لغيره، فيعود من الراضين؛ ومنها التأثير على القضاء (إن قلنا بوجوده) بالتعليمات الهاتفية التي تسري بأشد مما يكون لقرارات أكبر الهيئات القضائية في البلاد. وعندما يغيب القانون، تحل الفوضى ويسود الإجرام. وهذه هي البيئة التي يعيش فيها المخزن ويقوى ويتمدد. إنحأ له كالمستنقعات والمزابيل لصنوف الميكروبات الفاتكة بحيوات الآدميين وغير الآدميين...

إن الشعب عندما يلقي باللائمة على المخزن وحده فيما آلت إليه أمور الدولة، فإنما يبرهن على عدم أهليته، وعلى شراسته في الجرائم بمعنى ما. نستثني من هذا، البُله والسفهاء الذين لا يعلمون؛ ونشدد فيه على أنصاف المتعلمين المتعاملين، الذين يتصدون لكل نسمة إصلاح، إن لم تتفتق عنها عقولهم النخرة، التي صُنعت على عين المخزن، في مؤسساته التعليمية الموبوءة. وعذرا إلى العلم والتعليم والعلماء، عند استعمالنا لهذه الألفاظ السامية، في هذه السياقات المرضية المقيته!... ومن بقيت به بقية عقل من المغاربة، فإن المخزن يمدد بجميع أنواع المخدرات؛ مما يجعله يقتل نفسه قتلا بطيئا، يكفي المخزن مؤنة قتله بنفسه. ولا تغتر بما تسمعه من إيقاف رجال الأمن لعملية تهريب للمخدرات أو بيعها هنا أو هناك؛ لأن ذلك يكون إما بسبب تنافس شبكات التهريب فيما بينها، والتي يكون المخزن فيها خصما من الخصوم؛ وإما للتمويه حتى يظهر المخزن بمظهر المصلحين!...

ولعل فيما ذكرناه غنية عما لم نذكر، لأن مظاهر تخريب الدولة لا تكاد تُحصى لدينا. والمنصف من أنصف من نفسه ومن جماعته. والأيام عن قريب مسفرة عما يُخفيه الناس من أنفسهم؛ وهذا العالم ينظر إلينا، بين مشفق ومتربص يتحين الفرصة للانقضاض، إن بقي فينا رفق!...

## 5

### السيادة المكذوبة

عندما تسمع رئيس الحكومة أو الناطق الرسمي لها، يتكلمان عن السيادة وأن القرار الفلاني سيادي، تتساءل: هل يريدان بذلك خداع نفسيهما؟ أم خداع الشعب؟... فإن كان الشعب ينطلي عليه هذا الخطاب، فهل هو ميت أم حي؟... وهل يعيش فوق الأرض أم تحتها؟... ذلك لأن السيادة المغربية - كالعديد من الدول المشابهة لنا - لا وجود لها بالمعنى الدولي. السيادة الوحيدة التي لحكام بلدنا داخلية، على الشعب المغيب وحده. وحتى هذه، ينبغي أن تكون تابعة لما يُشير به السادة العالميون وجوبا.

نحن لا نحب استعمال لفظ السيادة منسوباً إلى المخلوق، ونفضل بدله العبودية لله. وعلى هذا من سميناهم سادة، مجارة للخطاب الشائع، هم في الحقيقة إما عباد كافرون معاندون، أو عباد مؤمنون ضعفاء الإيمان؛ أو عباد متكبرون ظالمون، أو عباد مستضعفون مقهورون...

إن عدنا إلى الواقع، فإن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، هي السيدة وحدها في العالم؛ وباقي الدول هي خادمة لها ودائرة في فلكها، سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وإن نحن عدنا إلى المغرب، فإننا سنجدنا تابعا لفرنسا، لا يتمكن من التفلت منها، إلا إن استفاق الشعب، وأخذ زمام أمره بيده. وهذا أمر لا نرى له دلائل من الواقع، وإن كنا نشهد له إرهابات، يمكن أن تؤدي بعد حين إلى بداية تناوله بجديّة...

والشعب ما دام بفعل التوجيه المخزني (المخزن يد فرنسا في المغرب)، ينسب كل مساوئ النظام للملك، فإنه يكون من غير أن يشعر، معينا لفرنسا وللمخزن، وخادما لهما. لهذا السبب نريد من الشعب أن لا يتحرك حتى يحيط علما بحقائق الأمور محليا وعالميا. وتيار الإصلاح الذي نحن نبين هنا مبادئه، عليه أن ينشر هذا الوعي بين الناس؛ حتى لا تبقى ردود الفعل الانفعالية هي الباعث الوحيد على حركة الشعب. إن لم يدرك الشعب أنه لا بد من قيادة متبصرة، تأخذ بيده إلى الكرامة المنشودة بأقل التكاليف، ومن دون إقصاء طرف من الأطراف، فهو ما زال طفولي الإدراك، لا يحسن به فعل شيء، قد يندم عليه لاحقا.

سألني بعض الأشخاص عن رأيي في "حراك الريف" حينما كان في عنفوانه؛ فأجبتهم بأنه لن يذهب بعيدا، وأخبرتهم أن المخزن لن يتغاضى طويلا عن بعض المظاهر الاستفزازية لكبريائه، وسيجزم بالقيادات في السجن، ليلقن المغاربة كلهم درسا في الطاعة لا يريدون أن ينسوه لفترة طويلة. وعندما سُئلت: فما المطلوب حتى تُعطي هذه الحركات النتيجة المتوخاة منها؟ أجبت: لا بد من قيادة، تكون لها نظرة استراتيجية للأمر أولا؛ ثم لا بد أن تكون القيادة خبيرة بالمخزن وطريقة تفكيره، لتستبقه في كل مرة وتقطع عليه السبيل من أجل إفساد خطته. أما القوة العددية التي يراهن عليها العوام، فإنها لن تغير من الأمر شيئا. نعي أن مكنن المفاصلة، متعلق بالنوع لا بالكَم، كما يُقال. فإن انضاف النوع إلى الكم، فهو المطلوب.

إن مما يزيد من التشكيك في سيادة المغرب، طول إقامة ملك البلاد في الديار الفرنسية المرة بعد الأخرى؛ مما يعطي انطباعا أن المغرب تابع فعلا لفرنسا. ولا بد هنا من التفريق بين التبعية لفرنسا، والتي تكون بغیضة لدى الشعب من غير شك، والإقرار بهذه التبعية بالقول والفعل. فهذا مستوى أعلى من النضج الفكري السياسي. وإقامة الملك في فرنسا

بالطريقة التي ذكرنا، هي إقرار فعلي قوي الدلالة، من دون أن نقول أكثر من هذا... لا شك أن للشعب نصيبا فيما آلت إليه الأمور، هو ما ندعو دائما إلى تداركه، بتقوية الصلة بالملك، وبالوقوف خلفه فيما هو متيقن النفع للبلاد كلها. يظهر أمر الخلل في السيادة جليا في قطع المغرب للعلاقات الديبلوماسية مع إيران، وإن كان لحجة المغرب في ذلك بعض الصديقة إن سلمنا بما ذُكر:

1. لأن مسألة تدريب جبهة البوليساريو أو تزويدها بالسلاح من قبل حزب الله، مستبعدة؛ لكون الجزائر هي من تسندها. والجزائر أقوى من حزب الله من غير شك. ووجود حزب الله على هذا ضمن المشهد، لن يضيف شيئا، ولن يغير من المعادلة الأصلية شيئا.

2. إن قرار قطع العلاقات، جاء في ظرفية مشبوهة، وهي تهديد إسرائيل بشن حرب على إيران، وإعلان ترامب (الرئيس الأمريكي) عن الانسحاب من الاتفاق النووي المعقود معها سابقا. كل هذا يجعل من قرار المغرب، أمرا مشكوكا فيه، ومرجحا لأن يكون عن استجابة لـ "أوامر" أمريكية. نقول أوامر ولا نقول ضغوطات؛ لأن الضغوط تكون على الدولة ذات الكيان المستقل، الذي يمكن أن لا يُدعن؛ وهذا لا يتوافر لدى المغرب (مع الأسف).

3. إيران، رغم كل شيء، بلد مسلم. وكان ينبغي في الوضع السليم، أن يكون المغرب إلى جانبها في هذه المواجهة؛ لا أن يكون مع عبدة الشيطان. هذا إن كان التدين المغربي الذي يُعلن للشعب حقيقيا، وإن كانت إمارة المؤمنين لها معنى تعود إليه، وليست اسما من غير مسمى. نقول هذا، لأن الأمور ينبغي أن تراجع كلها، إن كنا نريد أن نبي على أساس متين. أما الشعارات الجوفاء، التي يعتمدها السياسة المغفلون، فما عادت تنفع في شيء؛ بل صارت تزيد من تأجيج الأوضاع، بسبب تبرم الشعب منها دائما.

4. القرار السيادي الحق، لا بد أن يؤخذ فيه رأي الشعب، لأنه من سيدفع التكلفة في النهاية. فلو افترضنا أن حربا نشبت من جراء هذا القرار، فمن سيقا تل ويدفع دمه في هذه المواجهة؟... السياسيون أم عموم الشعب؟... وكلنا نعلم أن ما يسمى "القرارات السيادية" لا تمر عبر البرلمان، ولا تعلم بما الحكومة. نقول هذا من حيث المبدأ ومقتضيات القوانين؛ وإلا فنحن نعلم أن البرلمان والحكومة في بلادنا مسرحية "كراكيز" لم يعد من المقبول استمرارها.

لا شك في أن من يقرر بدل الشعب هو المخزن، الذي لا صفة له قانونية. وعلى هذا، فإن على الشعب رفض كل القرارات من هذا الصنف، وعليه أن يُعلن ذلك بما يراه مناسبا. وأما البقاء في وضع "المتفرج"، فإنه سيجر عليه مصائب لا قيل له بها. والحرب التي بدأ الاصطفاف لها، قادمة لا محالة؛ فلم نرضى أن نكون من وقودها، ونحن لسنا المعنيين الأولين بها. نحن بعيدون جغرافيا عن بؤرة الصراع، فلنبق بعيدين عنها سياسيا، ولو جزئيا. نقول هذا ونحن نعلم أن منطق العولمة ما عاد يسمح بهذا، ونعلم أن ضعفنا الوطني لا يفي بتوفير المنعة اللازمة لذلك.

على الشعب أن يعلم أننا مكشوفون، وأنا معرضون في أي وقت للغزو من قبل الأعداء الكثيرين. وعليه أن يعلم أن التوكل في أموره على فرنسا، لن يجلب له إلا الهزيمة والعار؛ أولا لأننا مسلمون ينبغي أن نتوكل على الله في بناء قوتنا الخاصة، وثانيا لأن فرنسا لا تعرف إلا مصالحها. فمتى رأت فرنسا أننا صرنا عبئا عليها، فإنها ستلقي بنا إلى الكلاب تنهشنا...

ومن أسباب إعانة الشعب للملك في القيام بواجباته التاريخية، عدم السماح له باتخاذ القرارات انفراديا؛ لأنه بهذا سيكون وحده المهدهد من الجهات الخارجية؛ وهذا لا يمكن أن يحتمله شخص لوحده. ثم إن الشعب له كلمته، التي قد تُعدل من رأي الملك أو قد تلغيه. والطريقة التي بها يبلغ الشعب هذه المكانة من تأثيره في القرارات، لا يمكن أن تكون عن طريق البرلمان والحكومة الحاليين؛ بل عليه إعادة النظر في طريقة إيصال من يثق فيهم من بنيه إلى تلك المناصب كلها.

وإن هو ترك للمخزن تدبير "اللعبة" الانتخابية كما يحلو له، فإن الأمور لن تتغير؛ بل ستزداد سوءاً، من دون أن يقدر الشعب على الكلام بعدها. إن أساس اللعبة الديمقراطية، هو سحب حق الكلام منه فيما بعد، بدعوى أن له ممثلين ينوبون عنه. وهذه المؤامرة المكشوفة، إن لم يجد الشعب مخرجاً من مآلتها، فما هو بمن يستحق أن تكون له السيادة في بلده.

إن لمعنى السيادة شجوناً (تشعبات) في بلادنا المغاربية كلها؛ فإن نحن نظرنا إلى "الحرب الباردة" التي بين المغرب والجزائر منذ استقلالهما، سنتعجب من وجودها واستمرارها، رغم اقتضاء مصلحتي البلدين عكسها من التعاون وربما الاندماج. لكننا عندما نعلم تبعية المغرب والجزائر معاً لفرنسا، فإننا سنُدرِك أنه ليس من مصلحة فرنسا اتحاد البلدين؛ لأنهما سيصيران قوة إقليمية يصعب تجاوزها.

إن النقطة الحدودية الشمالية بين المغرب والجزائر، والتي تسمى لدى إخواننا الجزائريين "العقيد لظفي"، لها تسمية غريبة من الجهة المغربية، وهي: "زوج بغال". ورغم أن التسمية قد تكون سابقة على دخول فرنسا إلى المنطقة، إلا أن العامة عندنا يطبقونها على المغرب والجزائر، من كونهما غبيين وخادمين لفرنسا، التي ترفض أن تعاملهما إلى الآن بندية. من آثار هذه "البغلية" لدى البلدين، تسابقهما إلى استقبال رئيس فرنسا، عند بداية ولاية كل رئيس فرنسي جديد. وهما بذلك يبحثان عن إغاطة أحدهما للآخر، بظهور علامة نيل رضى السيد الفرنسي أكثر منه. وهذا التصرف منهما، لا يتجاوز تصرف العبيد في المزارع، عندما يتنافسون في إرضاء السيد، ولو على حساب آدميتهم.

إن إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر منذ 1994م، يذكرنا بجدار برلين بين الألمانيتين في زمانه؛ وكأنه لما فُتح هناك سنة 1989م، أبى إلا أن يثبت عندنا بين بلدينا. ورغم أن الجزائر كانت دائماً ذات ميول اشتراكية، وأن المغرب رأسمالي غربي الهوى؛ إلا أنه لم يعد مجال لهذا التنافر، وقد تأخى الألمان ومن بعدهم كل المعسكر الشرقي وكل المعسكر الغربي، بعد القطيعة الأيديولوجية المعلومة. فهل نحن حريصون على الأيديولوجيات أكثر من أصحابها الأصليين؟ أم إن بغليتنا غلبت حتى على وعينا الأيديولوجي؟...

إن السيادة التي ينبغي أن تكون للشعب على بلده، لن يبلغها طالما هو تابع للمخزن في تصوره لنظام الحكم. إن الديمقراطية الحزبية (الزائفة) لدينا، لن تستخدم الشعب أبداً؛ وإنما هي في كل مرة تطيل عمر المخزن، وتدفع عنه الأخطار. وعلى مر كل التجارب الانتخابية، لم ير الشعب من المنتخبين إلا كل إعراض واحتقار. ألم يُدرِك الشعب بعد، أن الخلل يكمن في الجرار خلف تصورات أفحمت في وعيه، لا تمت إلى مصالحه بصلة؟... أما البديل فهو واضح جلي، هو "الشورى"!... كم من الناس لا يعلمون من الشورى شيئاً، مع أنها هي المعتمدة في نظام الحكم الإسلامي!... وكم منهم من يخلط بينها وبين الديمقراطية!... والحقيقة هي أن الشورى تخالف الديمقراطية في الجوهر والصورة معاً. أما من حيث الجوهر، فإن الشورى الغاية منها رعاية مصالح الناس بما يرضي الله؛ والديموقراطية كفرية ترضي الشعب فحسب. وأما من حيث الصورة، فإن الشورى تصعد من أسفل عن طريق الإفراز؛ بخلاف الديمقراطية التي تنزل من أعلى عن طريق الترشح. والإفراز يقتضي أن تبدأ الشورى من الأحياء، ثم تفرز عن طريق الاختيار الحر من قِبل الناس من دون انتخاب (بل بتشاور) من يسير المدينة عند اجتماع المختارين في مجلس خاص بها. وهكذا يمر الاختيار السفلي من الجهات، ليبلغ المجلس الوطني الذي يرعى شؤون البلد بأكمله. هو شبيه للبرلمان في الصورة، لكنه مناقض له في الوظيفة. ومع الشورى، لن يبقى للمخزن وجود تلقائياً، ومن غير الدخول في مواجهة تفيدته ولا تفيدنا. إن ما نتكلم عنه هنا، لن يتأنى إلا بمقاطعة الشعب للعملية الديمقراطية التمويهية، المفروضة علينا من قِبل فرنسا، ومن ورائها النظام الدجالي العالمي.

نحن نعلم أن أول الرافضين والمعادين لتيار الإصلاح الذي نادينا به على كل مغربي غيور على بلده، محب لخير أبنائه من بعده، ستكون فرنسا؛ وستجبر المخزن على إيجاد حلول تجنبها الخروج سياسيا وعسكريا من بلادنا. لكن، على الشعب أن يكون من اليقظة بالقدر الذي يفوت عليها إبقاء الأمور على ما هي عليه. وظننا أن شباب المغرب لم يعد يقبل باستمرار الوضع على ما هو عليه. فما عليه بعد هذا، إلا أن يختار ويقرر ويحزم أمره ويحسم. إن هذا العبث لا يليق بشعب مسلم ذي تاريخ عريق مشرف، ينافس به - إن شاء - أكبر دول العالم وهو مطمئن إلى النتيجة. فليعلم أهلنا مقدار نفوسهم حتى لا يهينوها؛ { وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ } [الحج: 18].

## الوحدة شرط العمل

ذكرنا في الوثيقة التأسيسية لتيار الإصلاح، أن التيار ليس حزبا ولا جماعة. وهذا يعني أنه منفتح على جميع شرائح الشعب ومكوناته؛ بغض النظر عن الانتماءات الدينية أو السياسية أو الأيديولوجية. هذا من حيث الإطار العام؛ وأما من حيث العمل، فإنه سيكون ملتزما بأحكام الشريعة الإسلامية ولا بد. فنحن -مثلا- لا نجزئ الكذب ولا الغدر والخيانة، ولا الفجور في الخصومة، ولا التملق والتغدير، ولا التنقيص أو التحقير. كل هذا، مع قوة الموقف والصلابة في المواجهة للفساد.

قد يسأل سائل: إن كان التيار منفتحا على الجميع، فلمَ اشترطتم تبعيته لطريقة صوفية، هي طريقتكم؟... فنقول: 1. نحن لا نشترط على المنتسب إلى تيار الإصلاح الانتساب إلى الطريقة، كما لا نشترط على مريدي الطريقة الانتساب إلى التيار. فالتيار قد يصلح له قوم، ولا يصلح له آخرون. ونحن قد أبنّا في كتاباتنا سابقا، أن التربية الصوفية والعمل الحركي لا يلتقيان؛ ولا زلنا على رأينا. 2. أخبرنا بتبعية التيار للطريقة، لكون الشيخ في المرتبة الأولى شيخ طريقة صوفية، اضطرت له أوضاع البلاد إلى إنشاء تيار للإصلاح فحسب. ولو قام بهذا الأمر غيره، لما تصدى له هو. وهذا حتى لا يكون التنافس في الإصلاح مضعفا له، كما هو الشأن مع كل الحركات الإصلاحية إلى الآن. 3. إن إعلان الشيخ عن تبعية التيار للطريقة، هو من صدقه مع الناس؛ لأنه لا يمكن أن يفصل في شخصه بين الأمرين على التمام. بل إنه يصر على أن يكون عمله الإصلاحية مبنيا على خلفيته الصوفية الربانية. فهذا عنده من الميزات التي لا تتوافر لدى غيره، إلا أن يشاء الله.

فإن قال قائل: فهذه جماعة العدل والإحسان، تدعو إلى ما تدعون إليه؛ فلمَ لم تنضموا إليها، حتى لا تزيدوا الشعب انقساماً؟... قلنا:

1. إن جماعة العدل والإحسان، تشترط في مفهومها للإصلاح، إما أن يلتحق الشعب بها تنظيمياً، أو أن يُسلم لها قيادته، فيكون أمره إليها تحكمه بما ترى، بحسب ما تُدرك هي من نظام الحكم في الإسلام. ونحن قد أوضحنا في سابق كتاباتنا، أن تصورنا للحكم قاصر، وفي بعض تفاصيله مخطئ. أما نحن فلا نشترط الانضمام إلى الطريقة؛ بل نقبل التوافق على كل المشتركات التي لا تصادم الشريعة أو الأعراف المغربية؛ ولا نقبل التمييز إلا فيما يعود إلى الاستعدادات المختلفة. 2. إن جماعة العدل والإحسان تجمع في تصورنا بين المخزن والملك، ونحن نفرق بينهما. وهي تعارض الملك أكثر من المخزن في الحقيقة، ونحن نعارض المخزن لا الملك. بل إننا نرجو أن تنضم جهود الملك في مجال الإصلاح إلى جهودنا، ليتقوى هو بنا ونتقوى نحن به، وبالتالي لتتقوى المملكة ويخرج الشعب كله من هذه المحنة التي هو فيها؛ خصوصا ونحن دائما نشيد بشخصية الملك التي تجمع بين الطيبوبة والإباء.

3. إن جماعة العدل والإحسان مدعوة للالتحاق بتيارنا عملياً، وإن فضلت أن تُبقي على تنظيمها الخاص. أما إن أرادت مرضاة ربها حقيقة، فإننا ننصحها ونصح غيرها من الحركات الإسلامية بأن تحل نفسها، إن هي كانت واعية بخصائص المرحلة الزمنية التي نحن فيها. نقول هذا، لأن هذه الجماعات والحركات ستستغني في مجال التربية بطريقتنا، التي تجمع بين

كل مراتب الدين حقيقة لا زعما. أما إن كانت الغاية الحفاظ على الجماعة بما هي جماعة، فهذا عندنا من الخلل الكبير، الذي يضر الشعب والأمة من ورائه، ولا ينفع.

4. إن جماعة العدل والإحسان بعملها، تريد أن تصل إلى الحكم، لتتمكن -بحسب زعمها- من الإصلاح من فوق؛ لأن نظرية الإصلاح لديها تقوم على القومة والزحف والتمكن. ونحن لا نعمل من أجل الوصول إلى الحكم، ولا نريده؛ لأننا نخاف على آخرتنا منه. فكم من مصلح قد صار مفسدا، بعد أن تبدل موقعه من صف المحكومين إلى صف الحاكمين. وغاية مرمانا نحن، هي أن نعين حكامنا على تبيين طريقهم، وإجبارهم بالوسائل المشروعة على إعادة الاعتبار إلى الشعب وعلى العمل لمصلحته، كما هو شأن الدول القوية. هذا فحسب!...

أما حركة التوحيد والإصلاح التي انبثقت عنها حزب العدالة والتنمية المغربي، فإنها قد تمخزنت؛ وصارت أمام خيارين: إما أن تفصل عن المخزن عمليا (سياسيا)، وإما أن تصير هدفا لتيار الإصلاح كما هو المخزن ذاته. وأما من أراد الالتحاق بتيار الإصلاح من هذه الحركة بنيت الانصهار في تيار الشعب انصهارا تاما، فإننا نرحب به ونعينه على تصويب تصوراتنا بإذن الله.

وأما اليساريون والعلمانيون فهم إخوتنا في الوطن، نقبل منهم العمل على الإصلاح معنا، من دون أن نعينهم على تضيق الواسع، عند إرادتهم إلزامنا بأيدولوجيتهم أو منظماتهم. ولهم أن يُيقوا عليها خارج التيار إن هم أرادوا؛ وإن كنا نرى أن الأحداث المقبلة ستسير بعكس مرادهم. ونصيحتنا لهم، كما نصحننا إخواننا الإسلاميين، إن هم أرادوا البرهنة على وعيهم بشروط المرحلة، هي حل تنظيماتهم. نقول هذا، لأنهم مخالفون في كثير من منطلقاتهم للشعب الذي يرومون العمل على خدمته. فهل يصح هذا؟!... هذا مع تأكيدنا على أن تيار الإصلاح سيعمل على إبراز الشخصية المغربية كما هي، من دون تبعية للخارج؛ لا أيدولوجيا، ولا تنظيميا. فالاستقلال المنشود، إما أن يبدأ من هنا، وإما أن لا يكون...

أما إن تساءل أحد عن اشتراطنا في الوثيقة التأسيسية لأن تكون الكلمة الأخيرة في المشاورات للشيخ، فإننا نطمئنهم بأن ذلك ليس من أجل الاستبداد بالرأي، ولا من أجل تكرار صور القهر والإكراه التي مللناها في تنظيماتنا وجماعاتنا ومجتمعنا؛ وإنما هو للحفاظ على الكلمة مجتمعة، إن اختلفت آراء أهل الرأي في التيار. فهو نوع من التحكيم الذي له أصل في نظام الحكم الشرعي لدى المسلمين. ثم إن المخزن لا بد أن يدس في صفوف تيار الإصلاح أعوانا له -كما هي عادة- يوظفهم حينما يريد في تفرقة الكلمة وتشثيت الرأي. فإن لم يوجد من يتصدى له بحسب الاختلاف بما لا يدع مجالاً للتمادي فيما يضر بالعمل العام، فسلام على التيار من أول اجتماع. وإن كنا سنكرر التجارب المخففة التي عرفتها الأحزاب والجماعات، فلا داعي إلى تبديد الجهود فيما لا نفع فيه. نحن نريد التأسيس لتجربة جديدة فريدة، تغير من طريقة التفكير النمطي المعتاد لدى المغاربة، ولدى العرب من بعدهم. فإما أن يكون الأمر إبداعيا (لا بدعيا) يجهل المخزن نفسه طريقة معاملته، وإما أن لا يكون!...

نحن نريد لتيار الإصلاح أن يكون موجدا للمغاربة أجمعين حقيقة، ولا فضل فيه لأحد على أحد إلا بمقدار ما يقدمه من خدمة للشعب كله. وإن كانت التسميات تحول دون إدراك المتنمطين لما ندل عليه، فليعتبرونا من غير انتماء ولا اسم. لكننا في مقابل هذا، نصر على أن لا يبقى الأمر في متناول عبث العابثين. بل إننا سنفضح من نراه يكيد للتيار، على رؤوس الأَشهاد؛ ولن نخاف -بحمد الله- في ذلك أحدا من الناس؛ كما لن نراعي فيه مرتبة ولا مكانة لأحد. العبرة عندنا بما هم الأشخاص عليه حقيقة، لا بالألقاب والمظاهر. ألم نبه فيما سبق إلى أن المخزن هو المتحكم في الأفراد حينما كانوا!... ألم نقل إنه يرفع (بعد الله) من يشاء ويخفض -بحسب هواه- من يشاء!... فهذا يلزمنا بالعمل على



منطق مخالف لما أنتجه هو. وهذا سيجعل من التيار مجتمعا يخالف المجتمع المخزني في أصول كثيرة... فإما أن يكون التيار هكذا، وإما أن يجنب نفسه الدخول فيما سيؤول إلى ما آلت إليه كل التجارب المغربية السابقة، من إعادة إنتاج للمخزن. وقد يخرج المخزن في هذه المرة أقوى وأشد تطورا!... لأنه كالفيروس الذي يتكيف مع الدواء، فيزداد به منعة!...

ولا ننسى في خضم الحديث عن الإصلاح، شريحة كبيرة من الشعب المغربي، هم من سبق لهم أن انحرفوا وارتكبوا جرائم نالوا عليها عقابا من القانون، أو بقيت بينهم وبين الله تفرقهم. فهؤلاء يفتح التيار الإصلاحي لهم ذراعيه من أجل التكفير عما بدر منهم، ولينخرطوا في المجتمع مرة ثانية كما ولدتهم أمهاتهم (على الأقل في نظر أصحاب التيار)، برحاء أن يُثم عليهم الله نعمته بتوبة من عنده ومغفرة تشملنا وتشملهم. نقول هذا، لأن أغلب هؤلاء كانوا ضحايا للمخزن، حين ضيق عليهم وأغلق دونهم أبواب الترزق والعمل؛ وحين أغلق دونهم الباب مرة ثانية بوصمهم بالإجرام على الدوام، حتى يُقيهم خارج دائرة الشعب الواسعة، أو حتى يستعملهم في ضرب المصلحين متى شاء، كما فعلت ذلك أنظمة شبيهة له (البلطجية لدى المصريين، والشبيحة لدى السوريين).

ولن ننسى "المشرملين" من شبابتنا (المشرملون شباب أناركيون يعتمدون العنف)، الذين ضجروا من معاملات المخزن، ولم تُسعفهم عقولهم في تبيين طريقة مواجهته بنجاعة؛ فلجأوا إلى التمرد على المجتمع بأكمله، مستعملين في ذلك وسائل الهروب كالمخدرات، ووسائل المواجهة بالعنف، الذي كثيرا ما لا يصيب إلا أمثالهم من المقهورين.

نحن نقدر في شباب "التشرميل" رجولتهم وإبائهم الخضوع لمخزن لا يمكن أن يحظى باحترام عاقل، لذلك ندعوهم إلى الانضمام إلى تيار الإصلاح إخوانا محترمين، بشرط نبذ المحرمات ونبذ العنف. نريد لطافتهم المهذرة في العنف أن تركز في قوة جمعية تواجه المخزن بما يوجههم إليه التيار وأهله؛ حتى يكونوا بنائين لوطنهم، وحامين له من الانتهازيين والمتنفذين، من ناهبي المال العام ومن خدام المخزن، المحاربين للضعفاء والمساكين.

وكما لا ننسى أن ندعو طبقة المثقفين، الذين لا معنى لثقافتهم، إن لم توظف في خدمة شعبهم؛ وقد اعتادوا نجوبة الترفه والانفصال العملي عن الشعب، اللذين كرسهما المخزن عبر مختلف معاملاته لهم؛ فمن تضيق واضطهاد، إلى توظيف من أجل أغراضه، مباشر وغير مباشر. ومن المثقفين نخص بالدعوة رجال الصحافة والإعلام الذين صاروا إما من المطبلين للمخزن وإما من حُرْس الشياطين الذين يسكتون عما لا ينبغي السكوت عليه، مما يعني الشعب ويجول دون تطلعاته إلى الحرية والكرامة كسائر شعوب الأرض. نقول هذا، ونحن نشتم عاليا تضحيات أفراد منهم، ممن أدخلوا السجن ظلما، أو ممن حُرّموا موارد الرزق المعتادة، بسبل ملتوية يتقنها المخزن ومن يسير في ركابه من خونة الصحافيين الفاسدين المفسدين، الذين عطلوا جهازا كان ينبغي أن يبقى عاملا في جسد الشعب عمل التنبيهات الحسية والعصبية الضروري لتجنب الآفات والأخطار.

ولن ننسى هنا -ولا ينبغي أن ننسى- إخواننا من مغاربة الخارج، الذين عندما يقارنون بين بلدان مهجرهم وبلدنا الأصلي، يُصابون بالإحباط ويتناهم الشعور بالدونية، ويتساءلون: ألسنا بشرا مثل هؤلاء الغربيين أو الشرقيين (الشرق الأقصى)؟... ألا يستحق بلدنا نظاما سياسيا يليق بالآدميين؟... ألسن يخرج المغرب من غابر الزمان ليدخل العصر من بابه، ويعيش فيه المغاربة محترمين؟ وإلى متى ينظر إلينا المخزن من زاوية إمداده بالعمل الصعبة فحسب، كما ينظر مربي المشاية إلى بقرته؟... ألسن يكون لرأينا السياسي قيمة في مقابل دعمنا لاقتصاد البلاد؟... إن سكت مغاربة المهجر عن الإجابة عن هذه التساؤلات، وأصروا على المضي في شؤونهم كأهم لا يعقلون، فليعلموا أنهم أعوان للمخزن على أنفسهم وأسرتهم وعائلاتهم، وعلى الشعب برمته. إن مغاربة العالم لديهم من الوسائل في محاربة المخزن، ما ليس لإخوانهم المقموعين في الداخل؛ فلا يبخلوا بما استطاعوا، إن كانوا معنا من المصلحين، بارك الله فيهم وفي المغاربة أجمعين.

إننا بكلامنا عن هذه الفئات المعتبرة من الشعب المغربي، لم ننس أولئك الذين قمنا من أجلهم؛ والذين نؤكد على أسبقيتهم لكل من ذكرنا. أولئك الذين لا يملكون لسانا يُعرب عما يُلاقون؛ ولا يُحسب لهم حساب، وكأنهم من أمم الكلاب والقطط المنتشرة في البلاد؛ والذين يسكنون الكهوف والمغارات، أو يفتشون الأرض ويلتحفون السماء. لم ننس أهل القرى النائية وسكان المدن الصغيرة، الذين يتحكم فيهم رجال المخزن، كما يُتحكم في ملك اليمين. لا كان الدين، ولا كانت الثقافة، ولا كان العمل الإصلاحي، إن لم يُحس الضعفاء بأنهم محفوظو الأدمية موفورو الحقوق، بلا منة من أحد؛ إلا من رب العالمين!...

## وجوب تغيير المعاملة

إن الشعب المغربي كغيره من الشعوب، يتأثر بالثقافة العالمية في مجال التعبير السياسي. وهذا التأثير الذي رسخته الحركات اليسارية في العقود الماضية لدينا، وتبدى جليا في الأنشطة الطلابية، لم يسأل أحد نفسه عن مدى نجاعته، وعن مقدار التناسب بينه وبين تكاليفه على مختلف الواجهات في بلد كبلدنا. نعني أن ما اعتاده الناس من أشكال تعبيرية، قد لا يكون مخاطبة للمخزن على الموجة الصوتية ذاتها، أو باللغة (اللغة بالمعنى العام) الاصطلاحية نفسها؛ وبالتالي فإنه لن يعيه. فالمخزن عندنا كيان له طقوسه ومعانيه، التي ينفرد بها دون العالمين.

عندما تخرج مجموعة من الناس للاحتجاج في الشارع أو أمام إدارة من الإدارات؛ هل يعلمون أن خروجهم في المغرب هو كعدمه؟... هل يقيسون صور احتجاجهم على احتجاجات الشعوب الأوروبية -مثلا-؟... إن الدول الأوروبية دول ديمقراطية؛ إن قام فيها الناس لأمر، فلربما أسقطوا حكومة، أو عجلوا بانتخابات قبل أوانها!... أما في المغرب، فإن المخزن الرابض خلف كل مؤسسة رسمية، سيسخر من جمهرة الناس، ويزهو بقوته الموهومة، وينتشي بإنجازاته الشريرة، من دون أن يُدرك مغزى الاحتجاج ولا من وراءه؛ إلا إن أزعج قليلا، فإنه يبعث بمخبريه ليقتنصوا من يظنهم رؤوسا لـ "الفتنة"، يلبسهم تهمه من التهم المعتادة لديه في مثل هذه الظروف... نحن نعيش على كوكب المخزن، وفي زمن المخزن؛ فليستفق من أراد أن يُفقق!...

كل المغاربة يعلمون ما آل إليه أمر الاحتجاج في منطقة الريف الأبية، حيث إن المحتجين رُجِّح بهم في السجون، وبقي المجرمون في مغانيهم (المغنى=الفيلا) متنعمون. إن المخزن قد برهن بذلك أنه شبكة إجرامية، لا صلة لها بالشعب، إلا كالصلة التي بين الذئب وقطعان الأغنام. على الأقل، هذا ما يتصوره هو، وما يعمل عليه!...

عندما تتابع أخبار المغرب عبر السنين، نلاحظ وجوها بعينها يتكرر وجودها في الصور المرافقة. نتبع تقدمهم في العمر من الشباب إلى الشيخوخة؛ وكأنهم تماثيل "النضال" في بلدنا. يقولون الكلام نفسه، ويعيدون المطالب ذاتها؛ وكأنهم شريط سينمائي تعطلت به الأجهزة التقنية، فلم يعد يتمكن من مجاوزة المشهد!... فلا هم أدركوا أن هذا الأسلوب عقيم، ولا المخزن غير من معاملته لهم. فالتقى الغباء بالغباء من الجانبين، وكأنه موعد متكرر للتباري بين الفريقين فيه. والشعب غائب، لا يعي حقيقة ما يجري، وكأنه يعيش في زمن ألف ليلة وليلة الخرافي؛ قد ألقى بأحماله رسميا على المخزن، وجعل أولئك المناضلين نوابا عنه في أمنياته. ويمضي الزمن فيما يشبه الغرف المعتمة المخصصة لتناول المخدرات، حيث تُكره الإفافة على لفحة الزمن الباردة، أو على مرارة الواقع الواخزة!...

أما عندما تجد على اللافتات، عبارات: نطالب....، ولا ل.....، ومثيلاهما؛ فإنك ستساءل: من المطالب؟ إن كان المخزن، فهو لا يهتم للمطالب ولا للمطالبين. وعبارات الرفض، لمن هي موجهة؟ فإن كانت إلى المخزن، فهو "أكبر" عند نفسه من أن يُخاطب بهذه اللغة!... ولن يكون رد فعله في الغالب إلا معاكسا لرغبات الراغبين!...

وحق المسيرات، لولا أنه يخشى أن ينجر إليها سائر الشعب بفعل "عدوى الجماهير" غير الإرادي، لترك الناس يجوبون المغرب شمالا وجنوبا، من دون أن يرف له جفن؛ بل ربما صار يساعدهم على تنظيم مواعيد انطلاقها وتوقفها، كما يُنظم عمال السكك الحديدية مواعيد القطارات... من كل ما عددنا من مظاهر الاحتجاج ومن غيرها، يتضح أن

الحوار بين المخزن والشعب، هو من صنف "حوار الصم"، الذي لا يُتجح إلا جَلْبَة لَعْوِيَة (من اللغو)؛ قد يُسَوِّقُهَا المخزن في أجهزة إعلامه المحتطة، على أنها مظاهر ديمقراطية، يسترد بها أنفاسه كما يفعل مريض الربو بالبَحَاخ... نحن في تيار الإصلاح، لن نعتمد هذه الأساليب المكرورة الممجوجة، التي دخلت علينا من أمم كافرة، لا تفرق بين نفع وضرر، إلا ما دخل ضمن محسوسها، كما هو شأن البهائم. أولاً، نحن لن نطالب؛ لأننا لم نعتد الطلب إلا من الله. ولن نكتب لافتات، إلا للضرورة القصوى، للدلالة على ما نريد؛ لأننا نعلم أن مخاطبنا أعمى، أو هو يتعمى. وإنما سنجتمع في الساحات، كما كان يفعل آباؤنا عند مواجهتهم للمستعمر الفرنسي، بانطلاقهم من المساجد بذكر "اللطيف". وكما أبدعوا هم في ذلك بما يناسب المكان والزمان والملة والتاريخ؛ فسنبدع نحن -إن شاء الله- ما يُمَثَل ذلك في زماننا. وبعدها، لن نُعلن عن مطالبنا، وإنما عن أمرنا بفعل كذا أو بترك كذا... وسنعمل على إيجاد أساليب أخرى بحسب ما تستدعيه الأحداث، تكون غير مسبوقة في العالم؛ حتى نبرهن على أن الشعب المغربي له السبق في إبداع ما سيكون إن شاء الله، فاتحة خير على الشعوب العربية، وعلى الشعوب المسلمة عموماً.

وحتى تكون أعمالنا التعبيرية مبنية على نقاء، كما لا يوضع الدواء على موضع الجرح إلا بعد التعقيم؛ فإننا ندعو قبل ذلك إلى مقاطعة البيئات الحاضنة لفيروس المخزن، من أحزاب وجمعيات "مدنية"، ونوادٍ رياضية أو ثقافية، نعلم منها أنها وجه من وجوهه. والشعب لا شك له من العلم، ما يخوله تصنيف المحاضن وتعيين أماكنها. ولا ننسى المساجد التي يوظفها المخزن، كما يوظف الحزب الحاكم (الشمولي) مقراته، لبث أيديولوجيته، ولغسل العقول، حتى يصير الهتاف باسمه تسبيحاً تلقائياً، يخرج من الحناجر وكأن أصحابها منومون مغناطيسياً. ذلك لأن ما صار يُروج في المساجد من ضلالات، لا يُمكن أن يصب في مصلحة الدين بحال!... والمسجد -حتى لا يُلبس على الناس بالاسم- لا يكسب صفته من الجدران، أو من تنميق الزخارف، أو من تدشين مندوب الأوقاف أو الوزير له؛ بل بموافقته لأحكام الشريعة، فيما يروج فيه، قولاً وعملاً؛ ليكون محل عبادة لله لا لغيره، ودالاً على الله لا على غيره. إن مساجدنا اليوم، صارت منابر للطقوس الدجالية من دون أن يعترض أحد. فما هي الأعياد الأُمّية التي يُدعى إليها من فوق منابره؟ أهي من السنة ونحن لا ندري؟ وما هو السلام المدلول عليه؟ أهو قرآني المعنى، أم هو مناقض للوحي؟... أشياء كثيرة تحدث في المساجد، ليس هنا مجال ذكرها!...

وأما فقهاء المخزن الذين صاروا يُشبهون كهنة الأزمنة الماضية، فلا ينبغي الالتفات إلى أقوالهم المدفوع ثمنها مُسبقاً. فإن قيل إن ما ندعو إليه فتنة، على عادة رد سدنة المخزن، فإننا نجيب: بل نحن نريد بفعلنا هذا الخروج من الفتن التي أوقعتها المخزن فيها. ومتى كان للمخزن دين، حتى يكون راعياً للمساجد؟!... لا بد للشعب -في أوانه- من اتخاذ إجراءات تعود بالأمر إلى نصابها!...

لا بد للشعب أيضاً أن يقاطع وسائل إعلام المخزن من تلفزة وإذاعة؛ ويُتبعهما الجرائد الورقية أو الإلكترونية التي تدور في فلكه. وفي المقابل، على مناصري التيار أن يدعموا الوسائل الإعلامية شبه المستقلة، ما دام لا يوجد في المغرب استقلال حقيقي للإعلام.

كما تنبغي مقاطعة الإدارات الفاسدة؛ فلا يلجأ إليها المواطنون إلا عند الضرورة القصوى. وفي مقدمة تلك الإدارات المحاكم. فعلى المغاربة أن يتعلموا كيف يحلون أقضيتهم بأنفسهم، كما كان يفعل أجدادهم من زمن قريب؛ إن هم أرادوا التفلت من قبضة المخزن. لقد بلغ جهاز القضاء عندنا مبلغاً من الفساد، لا يمكن أن يستمر!... يكفي في مسلسل فساد القضاء، أن تُذكر محاكمة أهل الريف، التي صارت مضرب المثل في العبث. ولو كان "المتهمون" على وعي بما يحيق

بهم، لاختاروا أن يعلنوا عدم اعترافهم بالمحكمة من أول جلسة، ولكان أفضل لهم؛ حتى يُجنّبوا أنفسهم، هذه الإهانات المتتالية، والتي يُراد منها إهانة الشعب المغربي بأكملها.

أما مقاطعة السلع التي قد بدأت في صفوف الشعب بالفعل، فعليها أن تزيد وتترشد. فليس المطلوب محاربة الغلاء بالدرجة الأولى فحسب، وإنما ضرب المخزن وأعوانه في مقتل اقتصادي. فكل شركة مخزنية أو تابعة لأحد أعوان المخزن الفاعلين، علينا مقاطعتها مقاطعة تامة. ولا يضيرنا مع إنجاح مسعانا، أن نعود إلى حالة بدائية، نكتفي فيها بالماء والخبز مرحليا؛ ريثما تعود الأمور إلى ما ينبغي أن تكون عليه، بحيث يكون المخدوم منها الشعب لا المخزن.

وعلى إخواننا في المهجر، أن يوقفوا بعث الأموال مرحليا أيضا، وليُعدّوا أنفسهم وعائلاتهم لذلك قبل البدء في العملية؛ من دون أن يتظاهروا في شوارع المدن العالمية التي هم فيها. فنحن نريد أن نعدم إزعاجنا لمضيفينا هناك، وأن نجنبهم تحمل بعض أثقالنا معنا. أما مخاطبة الرأي العام الدولي، التي يقصدها بعض إخواننا، فهي ميوّس منها. ونحن على وعي بأن الرأي العام الدولي، تابع للدجالين الذين ييغون إرغام الشعوب على عبادة الشيطان جهرة لا خفية. وهؤلاء لا ينفع معهم خطاب؛ بل هم أب المخزن وأمه. ينصرونه على الشعب بكل الوسائل، وإن كانوا يتخفّون قليلا، حتى لا يتنبه العوام. وكل من يرى غير هذا، فهو متخلف، لا يصلح لإبداء الرأي في مجال الشأن العام؛ بل عليه أن يتواضع، وأن يتبع أهل الرأي. هذا إن كان الشعب من الوعي، بحيث يُدرك ما نقول؛ وإلا فلنعتبر أنفسنا كأننا لم نقل، وكأنه لم يسمع!...

إن مقاطعة المخزن على جميع الأصعدة، لن تبدأ هكذا بمجرد الكلام عنها هنا؛ وإنما بعد تأسيس المجالس الإقليمية والمحلية، التي تُنظّم العمل، وتنسق مع اللجنة المركزية لتيار الإصلاح. لهذا نحن ندعو كل من يرى في نفسه الأهلية للقيام بهذه المهام - بعد أن يكون موافقا لنا على الغايات - أن يتصل بشيخ الطريقة العمرية شخصيا، من أجل البدء في إخراج هذا المخطط إلى الوجود. ونحن لسنا مستعجلين، ولا مريدين لفرض أمر على الشعب هو لا يريده. لذلك سنبقى مدة كافية منتظرين مترقبين، من أجل التثبت من توجهات الشعب ومن ميولاته؛ حتى لا نكون كحمقى كثيرين سبقونا في التجربة، راموا أن يقودوا الشعوب رغما عنها، فبقوا في النهاية وحدهم منعزلين.

وفي أثناء هذه العمليات كلها، ينبغي أن لا يتساهل أفراد تيار الإصلاح، والشعب المغربي من بعدهم، مع الجواسيس الذين يعملون بغرض تفريق الصفوف وشقّ الكلمة. وعليهم أن يُقصّوهم إقصاء تاما إذا ظفروا بهم، ويقاطعوهم مقاطعة باتة، يكونون فيهما عبرة لغيرهم؛ وإن كانوا من المعارف والأقارب. إن عملا إصلاحيا كالذي ندعو إليه، لا يتم إلا بالجزم والصرامة اللازمين. وكل تساهل أو استثناء، فإن التيار هو من سيدفع ثمنه، والشعب المغربي أجمع من بعده.

إن تيار الإصلاح ليس عنيفا، ولا يدعو إلى عنف؛ ولكنه حازم في المواقف، إلى حد يفوق ما يبلغه العنف المادي من النفوس. إن قوة الموقف عندنا، أشد من قوة السلاح!... ولعل ما سيراه الشعب عن قريب، سيكون أبلغ من الكلام!... وإن غدا لناظره لقريب، كما تقول العرب!...

## البدء بالعمل

الشعب المغربي، كغيره من الشعوب العربية في هذا الزمان، شعب كلام لا عمل. وهذه ثقافة موروثية، عمل على ترسيخها في المجتمع، المخزن الذي يريد أن يبقى الفاعل الأوحى في الساحة. والمغاربة وإن كانوا في أغلبية ساحقة يحبون الإصلاح ويحترمون المصلحين، إلا أنهم يفضلون أن يكونوا في صف المتفرجين، تجنبا لما يتوهمون أنه قد يصيبهم من مكروه في أبدانهم أو في أموالهم. ومثلهم في هذا كمثل بني إسرائيل حينما قالوا: {فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ} [المائدة: 24]. وهذا الموقف منهم، لا يُنبئ إلا عن ضعف إيمان، ومخالطة من الشرك لقلوبهم. ولو أن العبد كان مؤمنا حقا، فإنه سيؤمن بأن ما أصابه ما كان ليخطئه، وما أخطأه ما كان ليصيبه. ولكن الدين الذي يأخذه الشعب عن الفقهاء الرسميين، هو دين ميت، يربط الناس بوزارة الأوقاف المخزنية، لا بالله. ومع غفلة الناس عن هذا الانحراف العظيم، فإنهم وقعوا جلهم في هذا الضعف الإيماني، الذي يخدم حزب الشيطان حيث كان.

فأول ما على المغاربة العمل عليه، مخالفة المخزن في الحال. نعي أن يتعد الناس عن الصفات المشتركة، التي قد تكون من صفات المخزن، ومنها:

1. مخالفة الدين باطنا، واتباع الشهوات، مع المحافظة على بعض رسومه ظاهرا. وهذا هو النفاق بعينه، الذي صار سمة غالبية للشعب. نقول هذا، لأن الله لا يُصلح حال من لا يعود إليه سبحانه بالتوبة والعبودية. ومن كان يتوهم غير هذا، فهو بعيد عن معنى الإصلاح وإن استعمل اسمه؛ لأن الإصلاح من الفاسدين، لا يُعتبر عند رب العالمين، وهو الذي بيده مقاليد كل شيء والحاكم عليه. وكيف يفلح شعب ديدنه متابعة المهرجانات الفسقية (كمهرجان موازين)، أو الوله بالكرة الذي أصبح جنونا جماعيا لا شك فيه!... ألا يعلم قومنا أن هذه الأمور تدخل ضمن المخطط الدجالي العالمي، لاستبعاد الشعوب؟!... ألا يشعرون أن عقولهم متحكم فيها جماعيا؟!... ثم، ألا يتوقون إلى الانعتاق من هذا التحكم؟!...!

2. جعل سلطة الدولة أعلى سلطة في الأذهان. وكأن العالم لا رب له، يدبر شؤونه ويخفض ويرفع فيه. هذا من الكفر الذي يكاد يكون كفرا أكبر. ولن ينفع مع هذا الاعتقاد، ما يُتستر به من ممارسة صورية للشعائر. الأمر أعظم من أن يكون على هذا التصور الصياني!... يكاد الناس اليوم من تعظيمهم المرضي للدولة، أن يجزموا أن أمرهم في الآخرة سيعود إليها. وكأن من كان مرضيا لدى النظام هنا، فلا بد من أن يفوز هناك. هذا ما يدل عليه انصياعهم للمخزن في طريقة التدين، وإن لم يشعروا بذلك أو يعلنوه. ما أكثر ما يُخفي الناس عن أنفسهم حقائقهم!...!

3. تسمية الفسق الذي هو المغرب عليه "مذهبا مالكيا". يركزون على المذهب، لأنهم يعلمون أن الدين قد انسلخوا منه أو كادوا. وهل كان مالك رضي الله عنه، على مثل ما المغاربة اليوم عليه؟!... ما هذا التزوير للحقائق!... لتسمية "المذهب المالكي" اليوم، تخريج واحد، وهو أن يكون الناس منتسبين فيه إلى مالك المالك، الذي هو خازن النار؛ فيكونون بذلك جهنميين يوافق الحال منهم المال. إن كان هذا، فنعمة!...!

4. اعتبار الدنيا وحدها، وكأنه لا آخرة بعدها. والمخزن من حيث هو شيطاني المنزع، يسهل عليه التحكم في القلوب قبل الرقاب، بالتلويح أمام أنظار الضعفاء بالأعطيات والمنح من جهة؛ وبالتهديد بالحرمان من الرزق والتضييق فيه من جهة أخرى. وكل من ينساق خلفه من جراء ذلك، عليه أن يعلم أنه مشرك، يرجو النفع من غير الله، ويخاف الضرر من سواه سبحانه!... هذه الأمور، لا تعلمها الأقوام الكافرة، التي يُقتدى بها. ونحن إن اكتفينا في التصدي للفساد، بما يُدرکه

الكافرون، فعلينا أن نعلم أننا إلى منتهاهم واصلون!... سيقول قائل: الكفار في بلادهم أفضل منا حالا، فما نفع الدين!... نقول: إن تمتيع الله في الدنيا لعباده الكافرين، لا يعني أنه سبحانه راض عنهم. ونحن بصفقتنا مسلمين، نسعى أولا إلى كسب الآخرة، ثم بعد ذلك نصلح ما أمكننا إصلاحه من دنيانا. هذا هو الفرق بين المؤمن والكافر؛ ولا نزن أحدا من المغاربة المسلمين يغامر بمصيره بعد هذا!... إن الزاهد من المؤمنين في الدنيا، لا يتمكن أحد من الناس أو من الأجهزة والقوى أن يهزمه أبدا؛ لكونه خارج مرمى سهامهم، وإن فُعل ببدنه ما فُعل!... هل يعلم شعبنا هذا؟!... هل جربه بعضنا؟!... إنَّ جهل الناس بمواطن قوتهم، هو أول مرحلة من مراحل هزيمتهم!...

فأول ما على مريد الإصلاح، أن يسعى إليه، تصحيح مفاهيمه الدينية والعامية من بعدها؛ لأن جل ما يُتداول في المنتديات العامة، هو كلام نمطي شائع سطحي غير محص. وهذا لا يصلح أصحابه لأن يكونوا محاورين في مجال الإصلاح لغيرهم؛ لأنهم لن يحيطوا بجوانبه في الحد الأدنى. لكن، لا يخلو المجتمع في كل مدينة وإقليم، من أشخاص لهم القدرة على فهم الخطاب وتصنيفه، ومن بعد ذلك على إيصاله إلى من هم دونهم في قوة الإدراك. نريد من هؤلاء أن لا يتخلفوا عن ركب تيار الإصلاح، ليكونوا أول البنائين.

إن تبليغ مبادئ التيار لعموم الشعب، يبدأ من الأقرب فالأقرب. من البيت إلى الأصحاب والزملاء في العمل، ثم تتوسع الدائرة إلى أن يصير الحدث حديث الشارع. لا يمكن لتيار الإصلاح أن يفلح إلا إن بلغ جميع مناطق البلاد، وطرق جميع الأسماع. لا نتوقع أن يستجيب كل من سمع بالتيار، ولكن من سيرى نفسه معنيا بعموم التيار وبأماله، فإنه لن يتوانى عن الإقبال؛ لا لأنه يُناصر قوما على قوم أو جهة على جهة، ولكن لمناصرة الحق من نفسه على باطلها أولا؛ ثم لمناصرة أهل الحق على أهل الباطل.

عندما يتعرف أنصار التيار في الأحياء بعضهم على بعض، ستعود الأخوة التي قتلها المخزن إليها (الأحياء)، ليتعاون أهل الحي بفعلها على التآمر بالمعروف وعلى التناهي عن المنكر. سيعود الحي محترما تمشي فيه النساء آمنا على أنفسهن، عندما تعود النخوة إلى الرجولة المسترجعة. وسيقبل الجار النصح من جاره، من دون أن تغلبه حمية الجاهلية التي كان يستعين فيها بالمخزن على أخيه. إن مقاطعة المخزن، تقتضي أن تُخرجه من حياتنا، كما أخرجنا هو من حسابه. وإذا انتظم العمل في الحي، لزم أن يبلغ الخطاب إلى الأحياء المجاورة؛ وهكذا، إلى أن يعم الأمر المدينة كلها. وستعمل على تأسيس مجلس للمدينة، يسهر على تبادل المنافع بين الأحياء وسكانها؛ حتى يستغنوا عن خدمات المخزن ما أمكن. إن هذا لن يكون شيئا سهلا، لضعف إمكانات الشعب بالمقارنة إلى إمكانات الدولة المتغلبة؛ ولكنها بداية تُشعر الحكام بخطورة الوضع، حتى يهبوا إلى تداركه قبل الانهيار التام.

نحن لسنا قاصدين لإسقاط النظام السياسي للبلاد، ولكننا نبغي إرغامه على تعديل معاملته للشعب بإعادة تأسيسه وفق قوانين جديدة تليق بالمغرب شعبا وتاريخا. وأما إن رأينا المخزن مصرا كعادته على الاستمرار في سياسة الأذن الصماء، فعندئذ سيكون لنا كلام آخر، بحسب المرحلة وأحداثها...

إن على المغاربة أن يعلموا أننا بإطلاق نداء "تيار الإصلاح" قد دخلنا مرحلة جديدة من تاريخنا، ستكون الكلمة فيها للشعب العريض، لا للأقليات المتحكمة بمختلف الشعارات والتوجهات. وهذا لن يتبلور في الواقع، إلا إن وصل خطابنا إلى جميع القرى. إن رهاننا على القرى يسبق رهاننا على المدن؛ لأن البوادي هي محل إنتاج الشخصية المغربية الأصيلة بكل أبعادها ووجوهها. وقد أهملت البوادي تحت هيمنة المخزن، وعاشت قهر خدامه عيشة الذل الأسر والظلم السافر، ردحا من الزمن ليس بالقصير.

على كل من يفقه عنا ما نقول، من أهل القرى أو من أهل المدن المجاورة، أن يعتبر نفسه مسؤولاً بين يدي الله عن تبليغ فحوى نداء "تيار الإصلاح" إلى كل بيت في الدواوير والدمشقات. وينبغي التأكيد في هذا دائماً، على أننا لسنا أحزاباً ولا جماعات إسلامية؛ وإنما نحن تيار شعبي فسيئسائي جامع لكل أطراف الشعب. نقول هذا، لأن شعبنا مل معاملة الأحزاب وغيرها؛ فإن هو لم يُمَيِّز التيار في ذهنه، فلن ينضم إليه؛ وسيظنه كغيره، يريد المتاجرة بمهمومه. لهذا، فعلى كل عامل من أجل انتشار تيار الإصلاح، أن يوضح الفرق لكل من يُخاطبه، ليعلم المخاطب أن تيارنا هو تجربة جديدة فريدة، للعمل على تغيير ما ببلادنا من أعطاب وآفات.

وليتجنب أهل التيار في البداية مواجهة رجال السلطة المحليين، الذين سيسخرهم النظام لقمع كل من يعمل للإصلاح؛ ومن أجل هذا عليهم أن يبتكروا أشكالاً للعمل بحسب خصوصية كل حي وكل قرية. وإن استدعى الأمر أن يعملوا في الليل -مثلاً- بدل النهار، فليفعلوا؛ أو أن تكون لقاءاتهم في أماكن مخصصة يعلمون جدواها، فكذلك... ولتحتفظوا من المقدمين والشيوخ المخزنيين شديد التحفظ، حتى لا يُفسدوا عليهم عملهم. إن تعمية العمل في البداية ضرورية؛ ونحن نثق بمقدرة الشعب أثناء الحن على الإبداع. يكفي أن يقتنع بما هو ماض فيه فحسب!...

أما المثقفون، فإن التيار سيحاسبهم على مواقفهم؛ فيما أن يكونوا من المتصددين في العمل الإصلاحي، ولو بصفة مستقلة منهم، تناسب وضعهم العام ومواقفهم الشخصية؛ وإما أن يُصنّفوا من أعوان المخزن، يُعاملون منا كما يُعامل أمثالهم من الخدام والأعوان. إن هذا الوضوح الذي ندعو إلى العمل به، لم يعتده المغاربة المعاصرون في حياتهم؛ ونحن إن لم نعمده، فإن الوضع الحالي للشعب سيستمر على ما هو عليه... ولسنا -بمجد الله- من الحمق بحيث نقبل بعكس ما نرمي إليه.

أما الملك، فإننا ننتظر منه، بعث إشارات إلى تيار الإصلاح، وإلى الشعب المغربي من ورائه (قبل التيار في الاعتبار)، نعلم منها أنه مع الإصلاح؛ حتى لا يتأكد رأي شطر من الشعب -نراه متطرفاً متعجلاً- يرميه برعاية الفساد في البلاد وبالرئاسة الفعلية للمخزن، على كل ما يقترفه من جرائم. وهو ما لا يُمكن أن نقبله، ولا أن نسمح به.

إن الحين قد حان، للحسم من طرف الشعب، في أمور بقيت عالقة منذ فجر الاستقلال الصوري. وعلى الشعب بكل مكوناته ومختلف توجهاته، أن يكون في مستوى هذه "اللحظة" التاريخية، التي ستكون من غير شك، محددة لما سيأتي بعدها، من خير يعم البلاد والعباد، أو من شر يجيق بهما ويذهب بريجهما. والخوف أن لا يبقى للمغرب بعد ذلك وجود حقيقي على الخارطة العالمية.

أما رموز الفساد المعروفون في البلاد، والذين منهم أعضاء حكومات سابقة، ومنهم رجال سلطة كانوا جلادين للشعب، ومنهم كبار رجال المال والأعمال الذين كانوا يقسمون ربع الصفقات المشبوهة مع الطغمة الحاكمة، أو غيرهم ممن هو على شاكلتهم، فإن تيار الإصلاح يعتبرهم من الأعداء محققى العداوة، والذين لا يقبل من أحدهم معاملة؛ إلا إن أعلن على رؤوس الأشهاد براءته مما اقترفه في حق الشعب سابقاً، ووعد برد الأموال المنهوبة التي تعود ملكيتها إلى الشعب... هذا هو المخرج الوحيد لهم، إن هم فضلوا العيش بيننا، والتكفير عما بدر منهم من سوء فعل تجاه الشعب.

وأما مقاطعة السلع، فإننا ندعو إلى توسيع دائرتها، وإلى أن تشمل كل منتج لكل شركة من شركات رؤوس المخزن وأعوانه؛ لا نستثنى من ذلك شركة من الشركات... إن المرحلة الانتقالية للنظام المغربي، والتي استمرت من وقت إعلان الاستقلال الصوري إلى الآن، قد انتهت مع إعلان تأسيس تيار الإصلاح. فعلى كل طرف من الأطراف السياسية المعنية

في المغرب أن يعي ذلك، وأن يتخذ على ضوءه الموقف المناسب له؛ {لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ}

[الأنفال: 42]...



## توضيحات استباقية

بما أن المخزن قد اعتاد اتباع أساليب الخبث في معاملاته على الدوام، وبما أن الطريقة العمرية التي يتبع تيار الإصلاح لشيخها هي علمية، لها أتباع في العالم بأسره؛ ورغم تنبئنا في الوثيقة التأسيسية إلى كون التيار مغربيا وطنيا لا يتجاوز حدود المملكة في عمله وفي غاياته؛ فإننا نتوقع من أجهزة المخزن اتحاما بالعمل لمصلحة جهات أجنبية، أو بتلقي الدعم منها. وها نحن نستيق هذا الاتهام، بإعلان استقلال التيار عن كل جهة خارجية، إلا مغاربة المهجر الذين نعتبرهم مواطنين مقيمين معنا، وإن غابت أشخاصهم عنا. ونؤكد على أن تيار الإصلاح لا يتبع إلا للشعب المغربي بجميع أطيافه. وليعتبر كل من بلغه نداء التيار أنه منخرط فيه، بمجرد قبوله بما دعونا إليه. وأما اشتراط بعث البيانات إلى بريد الشيخ، المنشور على صفحة التيار الفيسبوكية، فهو خاص بمن يريد أن يكون منسقا ضمن مجالس الأحياء ومجالس المدن؛ على أن يُنظر في تأسيس تلك المجالس في حينه، بما تتطلبه الظروف والملابسات.

وأما من جهة الشيخ، الذي قد يُظن فيه أنه سينافس أهل الدنيا على دنياهم، فإنه يعلن بين يدي الله ربه، ثم أمام الرأيين العامين العالمي والمغربي، أنه يتعهد ويلتزم بأن لا يقبل أي منصب من المناصب الرسمية للدولة في المدة الزمنية المقبلة، ولا أي عوض مالي على عمله في التيار؛ ويشترط ذلك على كل من يريد العمل معه في مجالس المدن ومجالس الجهات وفي المجلس الوطني. ويستثني من هذا التعهد أعضاء مجالس الأحياء، ومجالس القرى والبوادي، الذين يكونون في الغالب في حاجة إلى ما يحفظ كرامتهم من المال أو من المناصب التي تناسب مؤهلاتهم. ولولا أن الشيخ، لاحظ فراغا في هذا الصنف من العمل ذي النفع العام، لما رضي أن يستبدل بتربية القلوب على الإيمان والقرب من الله شيئا!...

وإذا تم تأسيس المجالس بمختلف مستوياتها، فإن الشيخ سيكل إليها أمر تدبير أمورها بما تراه، بعد عرض ما توصلت إليه عليه، ليُضاهيه أو يُعدله أو يردّه. وبهذا سيقى الشيخ مستشارا لتيار الإصلاح فحسب. وهو يُفضل تسمية مستشار، على كل التسميات المعتادة لدى الأحزاب والجماعات، كالرئيس أو المرشد. وأما إن ظهر للشيخ انحراف في عمل المجالس، فإنه سيتصدى للانحراف بما يناسبه. فإن كان المخالف فردا واحدا من المجالس المذكورة، فإنه يُحيل النظر في شأنه، إلى باقي المشاركين له في المجلس ذاته؛ فإن لم يفلح الناظرون في إعادته إلى الجادة، فإنه يُحال على المجلس الأعلى منه ربة، بلوغا إلى المجلس الوطني عند الضرورة. وأما تفاصيل الحالات، وما يتعلق بها من مُدد تحذيرية، ومدد نهائية؛ فإنه يُترك تحديدها إلى حين انعقاد الاجتماع التأسيسي، وكتابة القانون التنظيمي لتيار الإصلاح.

وأما فيما يخص تنظيم القطاعات، من أجل تسهيل الانسجام بين أفراد التيار، فإننا نخبر عموم المنخرطين، أنه سيعمل على إنشاء لجان عمالية مختلفة وأخرى طلابية، تعمل بدورها بموازاة المجالس المختلفة، لتكميل وظيفة هذه الأخيرة، وللقيام بواجب الإشارة والتوجيه عند الاقتضاء. وهذه اللجان، سيناظ بها ما كان منوطا بالنقابات المخزنية، التي أخذت بمهامها، وأصبحت عبئا على الشعب؛ تساهم في النيل من حقوقه من دون وعي منه، بعكس ما تزعم أنها قد أنشئت له. وعلى هذا ينبغي أن تُقاس كل القطاعات الفرعية كالطب والهندسة والتعليم وغيرها... بشرط حذف ما يخالف أحكام الشريعة مما يدخل في أعمالها؛ ما دامت هذه القطاعات كلها قد أسست على المثل الفرنسي، الذي ينبغي العمل على التخلص منه بكل ما أوتينا من قوة، في سبيل استعادة أصالة "مغربتنا" المستلبة. وكل ما لا يُستطاع الكلام فيه بين أهله في بداية تأسيس التيار محليا ووطنيا، فإنه سيُرجأ إلى وقت الانتهاء من التأسيس، حين تناول مختلف القوانين بالدراسة.

إن شيخ الطريقة ومستشار التيار، ينه إخوانه المغاربة أجمعين - مع كل هذا الحرص على الاعتناء بأحوال البلاد، وما يتعلق بها من آمال مستقبلية انتظر الشعب تحقيقها طويلا- إلى أن الدنيا فانية؛ وأن الدولة وإن أصلحناها، وأصبحنا نعيش فيها كما نرجو، فإننا سنتركها عن قريب وننتقل إلى دار البقاء، التي لن نجد فيها إلا إيماننا وما قدمنا من عمل صالح. نقول هذا، لأن النفوس تلتذ بالانشغال بشتى الأمور، ومن بينها ما يبدو أنه إصلاح وسعي في النفع العام. ونحن من كوننا نريد إصلاحا حقيقيا (ولا نرغب في استتباع الناس بشعارات دينية قد تُخفي وراءها ما يُخالف حقيقتها ولو فرضا) فإننا نحرص على نُصح كل الإصلاحيين، بأن لا يُهملوا ما هو داخل في معاملتهم الشخصية لربهم، من عبادات ومن معاملات. فإن أتقنوا ما ذكرنا، فإن عملهم من أجل إصلاح البلاد سيزيد من حسناتهم عند الله؛ وسيكون نافلة لهم مقبولة بإذن الله...

إن الإصلاح لدى المسلمين، ليس كما هو عند الكافرين. الكافرون يعملون للدنيا، كأنهم يعيشون أبدا؛ أما نحن فنعمل لها كأننا نموت غدا (الغد هنا قد يكون النفس الموالى أو الساعة الآتية). إن المسلمين تصلح دنياهم بعملهم لآخرتهم، لا بعملهم لها (الدنيا). وهذا قليل من كثير غيَّبه الفقه المخزني، الذي نرجو أن يلتحق بالتيار الإصلاحية فقهاء مستقلون صادقون يسدّون مسدّه. ما أحوج تيار الإصلاح في كل مجلس من المجالس إلى فقهاء في الدين، يحرصون على عدم مصادمة الأقوال والأعمال لشريعة رب العالمين؛ في حكمة ورفق لا يستغنيان عن حزم وصلابة في الحق.

قد يتهم قومٌ التيار بأنه يبغى إدخالهم إلى مجال التصوف من باب العمل ذي النفع العام، ليشككوا بذلك في نية المؤسس وفي نوايا من سيلتحق به. ونحن نرد عليهم بأننا لا نقبل في طريقتنا كل أحد، حتى يصدق هذا الاتهام؛ بل نختار لها من نتوسم فيهم بعض ما يؤهلهم للانتساب. وذلك لأننا لسنا طريقة للمتصوفة الذين يجمعون الناس على المآذب والرقص من جهة؛ وليس أهل زماننا صالحين لطريق السلوك، إلا فيما ندر، من جهة أخرى؛ بسبب غلبة الغفلة وضعف الناس أمام الشهوات. نعني من هذا، أنه ما كل أحد يصلح للتيار، سيصلح للطريقة... لذلك فإن اتهام التيار من قبل من يقدح في التصوف وأهله، لا سند له من الواقع والحال. ومن اطلع على أحوالنا مع المريدين، فإنه سيعلم صحة ما نقول، بحمد الله.

ولنعد إلى ما صدرنا به الفصل من ذكر للتبعية للخارج. إن تيار الإصلاح، بعمله الذي ذكرنا خطوطه العريضة في هذه الصفحات، هو من يدعو إلى قطع تبعية البلاد للخارج، التي هي متحققة تحت حكم المخزن من غير شك. فكيف سيدعو التيار إلى شيء، وهو يأتي عكسه!... إننا بالرغبة في استرجاع البلاد من المخزن، نريد أن نكون دولة مستقلة، تعامل نظيراتها في العالم على قدم النديّة؛ بل إننا نطمح إلى أن يكون المغرب دولة قوية مسموعة الكلمة إقليميا وعالميا، بعكس ما هي عليه اليوم.

إن ما يسعى إليه الملك من توسيع دائرة نفوذ المغرب في إفريقيا -مثلا- هو أمر جيد مبدئيا؛ لكن لا ينبغي أن يكون مقتصرًا على الجانب الاقتصادي وحده في المعاملات، كما لا ينبغي أن يكون على حساب أبناء الشعب المحرومين لدينا من الضرورات. نحن -الآن على الأقل- لسنا دولة قوية الاقتصاد والنفوذ، حتى نعين دولا إفريقية ضعيفة، بما نفتقده في بعض جهات بلادنا بأكثر مما هي عليه الدول المعانة. إن هذا سيكون من العبث الذي لن يأتي بشيء!... بل إنه قد يأتي بالضرر، إن نظرنا إلى وضعنا الاقتصادي الذي لا يُستغنى فيه عن الاقتراض من البنك الدولي المرة بعد الأخرى. فكيف لمقترض أن يُقرض غيره أو يتصدق على سواه؟!... إن هذا لشيء عجاب!...

أما إن تساءل ضعفاء الإيمان من الشعب: كيف ستواجهون المخزن، وأنتم مجردون من القوة "المادية" التي يُنتظر أن تكون في مواجهة ما لديه (قياسا على معاملته للمحتجين دائما)؟!... فإننا نجيب: أولا نحن لن ندخل في مواجهة مسلحة

مع المخزن؛ لأننا نعتبره خلايا سرطانية في جسم بلدنا؛ فهو الآن منا!... وهذا الصنف من المعارك، لا تتم فيه المواجهة، كما هي مع الأعداء الخارجيين؛ وإنما تتم بالتركيز على الخلايا السرطانية، من أجل استعادة العافية العامة للبدن بالتخلص منها. وبالإضافة إلى هذا، فنحن نعلم أن كثيرا من أعوان المخزن هم معه، لأنهم يتوهمون أنهم مع الجانب الأقوى في البلاد؛ يهتمون به، ويحمون أسرهم وأموالهم (التي تكون مشبوهة في الغالب). ونحن في تيار الإصلاح، سنترك الباب مفتوحا لأعوان المخزن الذين يقبلون بالالتحاق بصنف الشعب؛ حتى نكسب أكبر عدد من إخواننا المغرر بهم. فهذا عندنا من الإصلاح، الذي يتطلب أن لا نفرط فيمن كانت فيه ذرة من خير وصلاح!... وإلا كنا مغرضين، نتحين الفرص للتكامل بالناس فحسب...

أما القوة المادية (الأمنية والعسكرية)، التي ينفرد بها المخزن، ويتوهم أنها الحاسمة في المواجهة، فلنا في مقابلها المدد النبوي بحمد الله؛ الذي لا خبر للمخزن عنه، كما لا خبر لكثير من أبناء الشعب المبعث عن دينه. فإن أراد المخزن تجريب مواجهتنا، فليفعل!... وأما إن كانت به بقية من عقل، فإنه سيعلم أن مواجهتنا بأساليبه المعتادة لديه، لن يكون لها من أثر إلا التسريع بنهايته الحتمية. وأما أفراد الشعب الذين سينخرطون معنا في التيار، فإننا سنمكّنهم من وصول المدد النبوي إليهم، إن هم حازوا الشروط؛ لأننا في هذا الإمداد نواب لا ملاءك. ولا فرق بيننا وبين أي واحد منهم، إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قد اختارنا ليظهر فضله على الأمة من مظهرنا؛ لا لسابقة لنا ولا لاستحقاق منا؛ بل هو أمر يعود إلى المشيئة الإلهية، التي يقول سبحانه عن نفسه فيها: { لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ } [الأنبياء: 23]. فمن صدقنا في هذا، فقد أضحنا له موطن قوتنا؛ ومن لم يصدقنا، فهو معنا على ما يقبله منا فحسب؛ مما يجمعنا ويخدم غاياتنا المشتركة.

وأما إذا كان التشكيك فينا من قبل من لا يرون أبعد من أنوفهم، ينصب على شخص العبد الضعيف، أو على كونه صوفيا كما أسلفنا (خصوصا من قبل المتسلف)، أو على كونه من خارج النخبة السياسية "المخترفة"، أو غير ذلك مما لا يتجاوز الخصوصيات؛ فإننا نرد عليه ببساطة: إن كل من يرى نفسه مؤهلا لما نذرنا نفسنا له، مما أضحنا بعضه في هذه الورقات، أو مما سنناقشه في أوانه مع ذوي الأهلية، فليقدم هو مكاننا، لتأخر نحن في الحال (نقول هذا ونحن على يقين من أن المخزن سيطمع في الاستيلاء على قيادة التيار بوسائله حينها). لكننا نُعلمه ونُعلم الجميع، أن تأخرنا لن يكون انسحابا، يشتره المخزن بباطح الأثمان؛ بل سنبقى مراقبين منتقدين، بحسب ما يُتاح، لنُخبر في كل مرة عموم الناس بما ينفعمهم وبما يضرهم. فمن كان واثقا من نفسه أنه حريص على المنفعة العامة أكثر منا، فليعتبر نفسه، إن وافق عليه الجمع التأسيسي، من الآن صاحب الريادة والقيادة في تيار الإصلاح. وسيعود العبد الضعيف إلى ما كان منشغلا به قبلاً من تربية المريدين التي هي وظيفته الأصلية.

لقد استبقنا بإجاباتنا، بعض ما اعتادت الشعوب المتخلفة اعتباره، والذي يُعطي على الغايات الكبرى التي ينبغي دائما تقديمها على غيرها. وسنبقى منفتحين على ما يُمكن أن يجدر من تساؤلات، من الآن وإلى أن يوتي التيار ثمرته، لنبرهن للعام قبل الخاص، أننا نريد أن ندشن بداية ثقافة جديدة في بلدنا، هي ثقافة الوعي بالمسؤولية، والوعي في المقابل بالمحاسبة. لكننا سنكون حريصين جدا، على ألا تنقلب ثقافة المحاسبة إلى فوضى يركبها السفهاء منا، ليتحين بها المخزن فرصة القضاء على تيار الإصلاح. نعي أننا سنقبل المحاسبة ممن هو أهل لها، لا من كل أحد!... والأهلية هنا، لا نقصد منها الأهلية المصطنعة التي لا تتجاوز المؤهلات التخصصية والألقاب؛ بل نبغي منها الأهلية العقلية التي تُمكن أي واحد من الكلام، بشرط أن يكون عالما بما يقول، وأن يكون منضبطا لمنطق ما يتكلم فيه؛ وإن كان أميا لا يُؤبه له في العادة.

نريد بهذه الثقافة الجديدة، أن نخرج من زمرة الشعوب المتخلفة، عقليا قبل الخروج منها اقتصاديا!... هكذا نحن، وهذه ستكون طريقة عملنا؛ فمن شاء فليقدم، ومن شاء فليحجم!... والحساب عند الله ربنا جميعا!...

## حفظ الحقوق

إن على الشعب المغربي أن يعلم أن تيار الإصلاح قد أنشئ من أجله، وأنه هو صاحبه حقيقة؛ وأن رأيه - إن لم يخالف الشريعة - هو الحاكم فيه. نريد من هذا، أن تكون للشعب كلمة مسموعة وقوة معتبرة، تمكّنه من حماية المظلومين من أبنائه، من هذا الظلم الذي أصبح لا حد له.

لا بد للتيار أن يعمل على إنشاء لجان لتتبع كل الحالات الفردية التي تعرّض أصحابها للحيث من قبل أجهزة المخزن وقضائه. ولا بد أن تُتناول الملفات في أدنى مستويات المجالس، من أجل التحقّق من الوقائع (تحقيقات). ثم بعد ذلك ترفع هذه الملفات مع التفاصيل الضرورية، إلى اللجنة الوطنية لحفظ الحقوق. فإن تمت الموافقة على تبني ملف من الملفات، فإن تيار الإصلاح سينزل بكل ثقله الوطني، من أجل رفع الظلم عن الأفراد حيثما كانوا من الأحياء أو من القرى. لا نتميّز في ذلك بين غني وفقير، ولا بين شريف وحقير (ولا حقير في الحقيقة إلا من يرى الحقايرة في سواه).

عندما نقول إن تيار الإصلاح قد أنشئ من أجل الشعب، فإننا نعني أنه أنشئ من أجل الفرد. نحن لسنا كالمخزن الذي يتملق الشعب في الخطاب العام، ويطحن أفرادا واحدا واحدا في المعاملات الشخصية. كل من سيمسّه ضرر، فإن التيار كله سيهب لنجدته؛ وإن استدعى الأمر شل الوطن بأكمله، من أجل فرد واحد مغمور. هكذا - إن شاء الله - سيكون عملنا؛ وإلا فلن نعتبر أنفسنا قد غيرنا من الأسباب شيئا، في سبيل تغيير النتائج. لأول مرة في تاريخ المغرب، نحن ندعو الشعب بكامله لأن يخدم نفسه، لا أن يخدم المخزن.

سمعت مرة أحد رجال السياسة الجزائريين، يحكي واقعة سمعها ممن حضرها، والذي كان رئيس حكومة أسبق بحسب ما أذكر. قصة واقعية، حدثت أيام الرئيس الراحل بومدين. يحكي أن بومدين كان في رفقة من كبار الشخصيات (والراوي من بينهم)، وأرادوا زيارة مناطق نائية في الجنوب الجزائري، بحسب ما تقتضيه البروباغاندا الاشتراكية المعتمدة آنذاك. فمروا برجل فلاح، أراد بومدين أن يُظهر تواضعه له أمام الحاضرين، فسأله: واش راك؟ (كيف حالك؟)؛ فرد الفلاح بصراحة الجزائريين الممهودة: الحمد لله!... كنا في الماضي نطيع الاستعمار الفرنسي، ونحن اليوم نطيع استعمار إخواننا!... فبهت الجميع وأسقط في أيديهم...

المغرب لا يختلف عن الجزائر في هذا، لأننا اليوم مستعمرون من قبل "إخواننا" بني جلدتنا. وتيار الإصلاح سيعمل بإذن الله على استقلال الشعب من هذا الاستعمار الثاني!...

إن رفع الظلم عن الناس، لا يُمكن أن يتحقّق إلا بالقيام للظالمين واحدا واحدا. لهذا، فإن لجنة الحفاظ على الحقوق، ستدرس ملفات الظالمين التي ستبلغها؛ وستبت فيها بما يُناسب كل حالة. وعندما تُعرض الملفات على أنظار اللجنة الوطنية، ضمن المجلس الوطني للتيار، فإنه سيُقرر العمل المناسب الذي يُواجه به كل ظالم. ولن نرضى إلا بنيل الظالم ما يستحق من عقوبة، جزاء ظلمه وفاقا؛ وإلا فإننا سنعمل على شلّ كل قطاع القضاء، وعلى الاستغناء عنه بمحاكم شعبية عند اللزوم... نرجو أن لا يبلغ بنا الأمر إلى ذلك!...

نؤكد هنا، أننا لا نتكلم عن الحقوق، بالمعنى الدجالي لـ "حقوق الإنسان" المضحك بما على الشعوب؛ ولكننا نعني الحقوق بمعناها الطبيعي العام والمشارك، الذي يُدرکه كل عاقل؛ ومعناها الشرعي الذي يحفظ حقوق العباد أجمعين، مؤمنهم وكافرهم؛ لكن وفقا لشريعة رب العالمين. هذا هو معنى الحقوق لدينا!...

وأما المرأة - التي قد يتساءل كثيرون عن عدم ذكرنا لها على التخصيص في هذه الورقات - فإننا قد تعمدنا عدم تمييزها عن الرجل، لعلنا أنه لا تمييز في كل ما يتعلق بعمل تيار الإصلاح. فنحن نرى أن تمييز المرأة في الكلام والتظهير، أمر يخالف روح التشريع، ويُقلل من قيمتها، وإن زُعم العكس؛ لأن التمييز تمييز!... وتبقى الأهلية والكفاءة والتقوى والصدق، هي الحاكمة وحدها على الجميع، رجالا ونساء.

أما الحقوق الدجالية للمرأة، فهي ضرب للشعب في مقتل؛ عندما يُقضى معها على الإيمان، ويُتخلى عن العفة، وتُعرض المفاتن، ويُتاجر بالحرائر، وما إلى ذلك من هذا المسلسل الخبيث... هذه "الحقوق" نحن مخالفون لها، وعاملون بعكسها؛ وإن تبنت الدولة رسميا الخطاب الدجالي العالمي، مجبرة أو مختارة. نحن لسنا تابعين للدولة فيما يُخالف منطلقاتنا، ولسنا خاضعين للنظام الدجالي المتنامي في العالم. وليكن ما يكون!...

إن المغاربة جميعا، في نظر تيار الإصلاح سواء؛ وإن حقوقهم واحدة لا تتجزأ، ولا تخضع لأي منطق جاهلي، سوى العدل والإنصاف العامين المشتركين. ومن هنا فإننا سنكون إلى جانب إخواننا الصحراويين في الداخل، الذين رفضوا ممارسات الإذلال المخزنية، كما رفضها أهل الريف في الشمال. ومن أجل هذا، نرجو منهم أن ينضموا إلى تيار الإصلاح بأسرع ما يُمكن؛ لتتمكن مؤسساتهم من خدمتهم كما ينبغي. وذلك لأننا نعلم مقدار ما لاقوه من جراء مخالفة الثقافة المخزنية لثقافتهم الأصيلة الأبية. وحتى الصحراويون المعارضون في الخارج، نحن ندعوهم بعد قيام تيار الإصلاح إلى العودة إلى الوطن، ليكونوا في حماية الشعب، لا في حماية المخزن. لكن عليهم في مقابل ذلك أن يُعلنوا (بعد توافر الضمانات) أنهم مغاربة، لا يختلِفون في شيء عن إخوانهم الذين تركوهم في الداخل، وتعرّبوا عنهم طول هذه المدة.

وأما الحكم الذاتي في الصحراء، فلا نقول به؛ لأننا نرى الصحراء امتدادا طبيعيا، جغرافيا وتاريخيا وبشريا للمغرب الشمالي. ولولا المخزن العاثب بالأخلاق والقيم، لما وُجد ما يُسمى "قضية الصحراء" التي لا حقيقة لها. وحتى النظام الجزائري شبه العسكري (نزاعي المظاهر)، ما كان ليجد ذريعة يستبقي بها إخواننا في العراء عقودا يُتاجر بالأمهم، لولا ما ذكرنا.

في الماضي من تاريخ المغرب، كانت "بلاد المخزن" الخاضعة للقانون (بحسب الزمان)، تقابل ما كان المغاربة يسمونه "بلاد السبية" (الفوضى)؛ وكانت الحقب التاريخية، تمتاز بحسب ما يعم من النظام، وما يشيع من فوضى، في جدلية اجتماعية-سياسية مستمرة. وأما اليوم، فإن المفهوم قد تبدّل؛ لأن بلاد المخزن، أضحت هي ذاتها بلاد السبية، بسبب إدخال المخزن البلاد كلها في فوضى عامة: سياسية واجتماعية واقتصادية. أنساه جشعه المستند إلى القوة، أن للبلد شعبا يرجع أمره في النهاية إليه. لقد استفحل حال "السبية" في المغرب، حتى ما عاد معه للدولة معنى؛ ولا عاد الشعب يُطبق الاستمرار على ما هو الحال عليه!...

إن رضى المخزن بأن يكون عدوا في ممارساته للشعب، هو ما يجعل العمل من أجل التخلص من قبضته واجبا عينيا على كل فرد من أفراد هذا الشعب!... لقد صارت المعادلة صفرية، بسبب الإصرار والتعامي...

إن الشعب اليوم مدعو إلى أن يقف وقفة ثابتة، من أجل تصحيح الوضع العام الذي يعيشه المغرب. لم يُخرج آباؤنا فرنسا (نقصد الإخراج الحشن) لنقبل نحن "حماية" جديدة، تقتل منا كل تطلع إلى عيش أفضل؛ وتحرم أجيالنا من حق امتلاك أرض تخصهم، كما تمتلك سائر الشعوب...

عندما يعيش المغربي أجنبيا في بلده، يتسول اللقمة والمسكن؛ فلا أبقى الله دولة ولا أرضا. ألم يُسخر الله السماء والأرض لعباده، لينعموا بما وهبهم ويشكروه عليه؟!... إن ممارسات المخزن التي تحرم الشعب من خيراته، هي دعوة غير مباشرة إلى الكفر والكفران!... كيف تبقى للناس آدمية وإيمان، مع الإذلال والقهر؟!...

عندما يمتلك الضعيف أرضا يبني عليها ما يُشبه البيت؛ فإن المخزن يحرص على أن يكون ذلك بأساليب، يشعر معها المواطن وكأنه يسرق شيئا ليس له. وهذا يُقيه طول حياته، مهددا بأن يُهدم بيته أو أن يُسلبه في عملية من عمليات الاحتيال المخزنية. تُسمي الإدارة هذا الصنف من البناء "بناء عشوائيا"، فيظن المُغفل من الناس، أن أصحاب البيوت قد استولوا على الأرض التي بنوا عليها، وبنوا بعد ذلك بحسب ما يشتهون، دون مراعاة للشروط الهندسية والصحية وللتصميم العام. والحقيقة هي أن المخزن هو من أراد أن يكون البناء عشوائيا، من بداية إعطاء الرشوة للمقدم والقائد، إلى أن ينتهي الحي في صورة نشاز، لا يُماثلها في القبح إلا ما هو المخزن عليه في حقيقته. إن المخزن يستكثر على الشعب أن يسكن في بيوت منظمة نظيفة، وفي حي جميل يبعث على الارتياح!... إن هذا يُخالف وظيفته التي تشبه وظيفة السجان، الذي يعيظه كل ما يريح مسجونيه. كيف يرضى الشعب بهذا الهوان!... ومن أجل ماذا!...

إن تيار الإصلاح سيجعل الحق في المسكن وفي العمل، حقا عاما، يناله الفرد من دون أن يدخل من أجله في منافسة أو سباق أو مساومة. هذا الحق ينبغي أن يكون مكفولا لكل أحد، بغض النظر عن مكانته في المجتمع، أو عن إنتاجيته (بالمعايير المخزنية). إنه حق كحق تنفس الهواء!... على الدولة أن تضمن هذا، أو أن تستقيل...

إن الملايير التي احتوتها مجموعة صغيرة من رؤوس المخزن وخدامه، بأساليب لا تختلف عن أساليب عصابات الجريمة المنظمة، لا بد أن تعود إلى الشعب الذي أخذت منه؛ لتُبدل فيما يعود بالنفع العام على كل أفرادها. ولن يسكت التيار على هؤلاء اللصوص، ولا على ناهبي المال العام؛ حتى يأخذهم إلى القضاء واحدا واحدا. إن هذه الجرائم التي يصيب أثرها الشعب كله، لا عقاب عليها إلا القتل. فإن كان سارق متاع فرد من الأفراد، في حكم الشرع تُقطع يده، فما حكم من يسرق الشعب بأكمله يا ترى!...

إن المواصفات التي تقوم عليها الدول، تُؤسس أول ما تُؤسس، على اعتبار الملكية العامة للشعب. فكيف يستهين الشعب المغربي بهذا الأصل؟!... وكيف يرضى بعد هذا، أن يُسلم قيادة لزمرة تستذله وتستحمره؟!... فإما أن يقوم لتصحيح الوضع، وإما هو يبرهن على أنه فاقد لأهليته في أن تكون له السيادة في بلده!... لا مجال للمغالطة!...

## 11

### خاتمة

لقد جمعنا بفضل الله في هذه الورقات، ما يمكن أن يكون أرضية للمناقشات المؤسّسة لمجالس تيار الإصلاح بمختلف مستوياتها. هذا هو مُستطاعنا نحن؛ والباقي على الشعب الذي إن رأى في هذا المشروع ما يُلي حاجاته وطموحاته، فما عليه إلا أن ينفذ غبار الإهمال عن همته، ويقوم لنشر كل ما كتبناه بين جميع شرائحه؛ حتى يبلغ الاقتراح المعنيين حيثما كانوا من وطننا.

على الشعب أن يعلم أن المرحلة المقبلة ستكون شديدة على العالم كله، وإن هو لم يتهيأ لها من الآن، بما يُمكن أن يُخفف من وقعها عليه، فإنه سيكون عُرضة للاستباحة، بأكثر مما قد يتصور. إن تيار الإصلاح يكاد يكون الفرصة الأخيرة التي تنتشل الشعب من التخلف الذي هو فيه. لن نزعّم أننا سننقله في مدة وجيزة إلى ما ينتظره من رخاء؛ لأننا لا نتغيّ الرخاء وحده، وليس هو من أولوياتنا. إن أولى أولوياتنا توفير الضرورات لعموم الناس، ثم إيقاف التبعية للمخزن داخليا، وللدول الظالمة والمستكبرة خارجيا.

إنّ عملنا فيه كثير من الحسم، وفيه كثير من المواجهة في المواقف؛ لأننا نجزم أنه لا تغيير ممكن مع الإبقاء على الصلة بالمخزن كما هي؛ وإن بدل جلده، أو استدعى وجوها من بين صفوفه، لم ينفذ رصيدها لدى الشعب بعد. كل هذه الأساليب جُرّبت فيما قبل، واتضح أنها تطيل عمر المخزن، وتُمدّه بطوق النجاة في كل مرة؛ من دون أن يستفيد الشعب منها شيئا. بل على العكس من ذلك، فإن الوضع يزداد سوءا مع توالي عمليات الترفيع المختلفة.

آن الأوان لأن يجرب الشعب "وصفته" للإصلاح، بالوسائل التي يراها، والشروط التي يعتبرها. إن هذا العمل جديد على كثير من بني وطننا، الذين اعتادوا الانتقاد المجاني على مقاعد المقاهي، وكأنه لا أمل في التغيير، أو كأن المغرب عقم عن أن يُنجب من يصلح للكلام في الشأن العام بما يليق!... إن هؤلاء عليهم أن يعلموا، أنه لا عذر لهم بعد اليوم فيما ألقوه من مسكّنات يوهمون بها أنفسهم أنهم "آدميون"... لنعمل جميعا على إنهاء مرحلة السلبية والتلاوم، أو لنكن على مقدار من الجرأة والواقعية كافٍ، لنعلن معه موت الشعب المغربي معنويا، وإن بقيت الأجسام الحيوانية تدب على أرض المغرب كسابق عهدها.

أما نحن فلسنا حريصين على شيء -بحمد الله- وقد زهدنا الله من بداية شبابتنا في الدنيا بأسرها. كل ما وعدنا بالقيام به من عمل في مجال تيار الإصلاح، هو لوجه الله؛ نسهم به على قدر طاقتنا في بناء بلد شاء الله أن نكون من أهله. لم نشأ -ولن نفعل بإذن الله- أن نضن بما آتانا الله من مقومات التنظير المؤسّس على قاعدة متينة لدينا من الدين، على بني وطننا. أما الحسابات السياسية والمكاسب الشخصية، فلا تتقدم لدينا على ما يجمع الشعب على الخير العام أبدا. ولسنا -بحمد الله- ممن يقبل المساومة على المبادئ وإن حُذلتنا أو أُخليت بنا. نحن نعمل بما يرضي الله عنا، لا لشيء آخر!...

إننا بعد أن أعلننا عن "نداء التيار"، وبعد أن كتبنا هذه الأرضية النظرية المقتضية، ننتظر تجاوب المعنيين من أفراد وجماعات؛ من شخصيات وطنية وسياسية وثقافية، برّمت من الرتبة التي يسير عليها تاريخ المغرب المعاصر، وبالوهن الذي يسم الدولة المغربية المعاصرة منذ إنشائها عقب الاستقلال الصوري. ننتظر أن يهب الغيورون من جميع أطراف الشعب المغربي إلينا، لنبني بلدنا بأيدينا كما نشاء نحن، لا كما يهوى المخزن.



نحن نعلم أن صنف هذا الخطاب جديد على الشعب، ونعلم أن شطرا من إخواننا ألقوا الدّعة والكسل، ونعلم أن شطرا آخر قد تمخزن رهبا لا رغبا، فصار لضعف إيمانه يعبد المخزن عبادة؛ ومع ذلك، فإننا نخطب جميع هذه الفئات، بأن تعيد النظر في مسلماتها، وأن تُدخل في حساباتها ما لجيل الأبناء والأجيال القادمة من حق عليها. إن مسألة تغيير أسس النظام السياسي في المغرب، لم تعد ترفا؛ وإنما هي ضرورة، إن غابت حلّ الموت السياسي حتما مع غيابها. وإننا نفتح آذاننا في هذه البداية، لكل اقتراح معتبر، أو نقد بناء، أو إضافة مُعقّلة... فمن شاء أن يكلمنا في التفاصيل، فما عليه إلا أن يتصل بنا أو يزورنا، ليسمع منا ونسمع منه. وإن شاء الله، سنقبل كل ما فيه مصلحة متيقّنة، وكل ما فيه خير مظنون لا يُصادم الشريعة.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا ويوفق جميع إخواننا وشركائنا في الوطن، لما فيه خير البلاد والعباد، مما يزيد مغربنا عزة وكرامة ورفعة. وصلى الله على نبينا محمد الهادي إلى الخير والعدل عليه، وعلى آله وصحبه وكل من صلى من المخلوقين عليه، وسلم تسليما. والحمد لله رب العالمين.

فُرخ منه في غرة شهر رمضان الكريم، لسنة 1439 هـ

